خطاب الصحف العربية الدولية تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر بعد ٣٠يونيو٢٠١٣م

إسراء صابر عبد الرحمن عبد العال (*)

مقدمة:

بات الاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي في الدول العربية أمراً مهماً لأي نظام سياسي يريد الإستمرار والبقاء، في ظل التدخل الأمريكي الغاشم في الشئون الداخلية للوطن العربي، خاصة بعدما طرحت أمريكا مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي يستند على تقريرين للأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية العربية لعامي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) على التوالي، وقد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وحماية حقوق الإنسان، وتوسيع الفرص الاقتصادية.

وقد شهد العالم التزام مصر بتلك الخريطة ومراحلها، سواء من حيث أهدافها أو المدى الزمنى، فتم وضع دستور عصرى يقود نحو إقامة الدولة المدنية الحديثة .. دستور تجد فيه كل المؤسسات مكانا لها، حيث تحترم الحريات والديانات ومبادئ حقوق الإنسان، وأجريت الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية. واستطاعت الدولة خلال السنوات الماضية تحقيق العديد من الإنجازات والمشروعات القومية، وقد حان الوقت الآن لبناء الإنسان الذي يضمن لهذه الدولة البقاء قوية متماسكة، فبناء الإنسان هو جوهر بناء الحضارة ذاتها، وقد تعهد الرئيس عبدالفتاح السيسي أمام مجلس النواب بمنح الأولوية في سنوات ولايته الأولى والثانية للعمل علي إعادة بناء الإنسان المصري عن طريق برامج ومشروعات كبري للتحديث والتنمية ، لأن حماية الوطن يبدأ من حماية الأفراد من خلال رفع الوعي وزيادة الإدراك بالقضايا المثارة، ومن خلال الانفتاح على الثقافات والتجارب فى الدول المختلفة، ومازالت ثورة ٣٠ يونيو منذ اندلاعها حتى الآن تعلم من حولنا كيف تكون الديموقراطية و الحرية و بناء الدول بل ايضا تعلم العالم أجمع ان الإرادة البشرية المصرية التي صنعت المعجزات استطاعت أن تذهل التاريخ بأكبر تجمع بشري، وقد عبرت وسائل الإعلام العالمية عن ذلك بأن قطار التغيير في مصر قد انطلق ولن يعود إلى محطته السابقة ، ومن هنا برز أهمية الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في تشكيل

(*) هذا البحث من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: " العوامل المؤثرة على خطاب الصحافة العربية الدولية تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر (دراسة للمضمون والقائم بالاتصال) ، تحت إشراف أ.د. نجوى كامل عبد اللاه – كلية الإعلام – جامعة القاهرة & أ.د عزة عبد العزيز عبد اللاه – معهد الإسكندرية العالي للإعلام.

سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة بل والترويج له، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويتوقف إسهامها في عملية الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات والحقوق الممنوحة لأفراده

ويوضح العالم Art,Silverblatt. And Zlobin الدور القوي الذي تمارسه الصحف خاصةً الصحف العربية في آراء وأحكام الرأي العام نحو القضايا السياسية المختلفة ومساعدة الجماهير على إدراكها، كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية التي يستقي منها الفرد معلوماته الأساسية خاصة السياسية منها، حيث أنها تتميز بالقدرة على تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشئون والقضايا السياسية وترتيب أولوياتهم ومساعدتهم في ربط الأحداث والمواقف السياسية ببعضها البعض، فضلاً عن تأثيرها على الرأي العام، وتعد الصحافة العربية الدولية جزءا هاما ورئيسياً من وسائل الإعلام المختلفة ، فهي تساهم بشكل كبير مع غيرها من وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام العالمي تجاه الكثير من القضايا التي تهم الجنس البشري كله، وهذا الدور لا يتحقق عن طريق نشر الأنباء والأحداث الدولية فحسب وإنما بتفسير هذه الأحداث وتحليلها ووضعها في سياقها المناسب، كما أنها تستطيع أن تثير اهتمام الرأي العام العالمي بالمشكلات التي تهدد الأسرة العربية، وهي مشكلات لا يمكن أن تحل بدون تعاون بين الدول مثل مشكلات العنف والإرهاب والمجاعة والفقر والأمية والعنصرية والبطالة والنمو السكاني وتدمير البيئة وتعاظم مديونية العالم الثالث وغير ذلك من المشكلات.

ومن هنا يؤكد المفكر Karen Callaghan and Frauke على قدرة خطاب هذه الصحف والقائمين عليه(مسوق الخطاب) في التأثير على إدراك الأفراد للقضايا المطروحة عن طريق السيطرة على المضامين المقدمة وبناء معان محددة لا تكون محايدة بقدر ما تعكس رؤى النخب السياسية والاقتصادية التي تسيطر على وسائل الإعلام وتتحكم في مضمونها ولذا فإن هذه الصحف شأنها شان أي وسيلة تعاني من العديد من الصعوبات والمعوقات المرتبطة بطبيعة المهنة الصحفية على الرغم من مساحة المهنية التي تميزت بها في السنوات الأخيرة إلا انه ما يزال الكثير منها يرزح تحت ثقل إرث الماضي الإعلامي ممثلا في الصحافة التجنيدية والتعبوية، والتي تؤثر على طبيعة تناولها ومعالجتها للأحداث والقضايا.

الدراسات السابقة:

١- دراسة منى طه (٢٠٠١)، بعنوان "المعالجة الصحفية للشئون العربية

في الجرائد العربية الدولية"[١].

استهدفت هذه الدراسة رصد وتحليل اتجاهات لصحف العربية الدولية بالتطبيق على جريدتي الشرق الأوسط، والأهرام الدولي في الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٦م تجاه أزمات (ليبيا- الصراع العربي الإسرائيلي- الجزائر- الخليج- اليمن)، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، والمقارن من أجل تحليل أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف العربية الدولية محل الدراسة تعمل في بيئة تتسم بالتبعية لأنظمة الحكم.

٢- دراسة طه عبد العاطي نجم (٢٠٠٣)، بعنوان "معالجة الصحافة العربية لقضايا حقوق الإنسان العربي"[٢].

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الصحافة في معالجة قضايا حقوق الإنسان في مصر والأردن في صحيفتي الأهرام المصرية، والدستور الأردنية، طوال عام (١٩٩٩م) وذلك عن طريق تحليل خطاب ٦٥١ مقالة رأي، واعتمد الباحث على منهج المسح والأسلوب المقارن للوقوف على طبيعة هذه المعالجة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- أن حجم اهتمام صحف الدراسة بحقوق الإنسان لم يكن على المستوى المطلوب، إذ بلغت نسبة المقالات (١٠.١٪) من المادة الخاضعة للتحليل وهذه النسبة غير ملائمة لأهمية القضية على المستوى المحلي والعالمي.

٢- يوجد قصور في أسلوب المعالجة، حيث سعى بعض الكُتاب إلى تقديم معلومات منقوصة، وإبراز الإيجابيات فقط، كما برزت مظاهر السطحية في محاولة بعض الكتاب الابتعاد عن جوهر القضايا في معالجتهم، ومحاولة خلط الأوراق وتضليل الجماهير.

٣- دراسة أسامة السعيد قرطام (٢٠١١)، بعنوان "اتجاهات خطاب الصحافة المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان في عصر العولمة"[٣].

استهدفت الدراسة رصد وتحليل علاقة التفاعل والتأثير بين عملية العولمة وبين خطاب الصحافة المصرية، وبيان مدى تأثيرها على قضايا حقوق الإنسان، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الإعلامي، والمقارن، وأسلوب تحليل

---

(١) منى طه محمد، المعالجة الصحفية للشئون العربية في الجرائد العربية الدولية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة الزقازيق- كلية الآداب- قسم الإعلام، ٢٠٠١).

(٢) طه عبد العاطي نجم: معالجة الصحافة العربية لقضية حقوق الإنسان العربي، دراسة تحليلية لعينة من المواد المنشورة بصحيفتي الأهرام المصرية والدستور الأردنية طوال عام ١٩٩٩م. **(حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية رقم ٢٣**، الكويت، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣).

(٣) أسامة السعيد قرطام: "اتجاهات خطاب الصحافة المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان في عصر العولمة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١١).

الخطاب في جمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- غياب البعد الحقوقي في بناء الخطاب الصحفي تجاه قضايا حقوق الإنسان، وهو ما يكشف النقص الواضح في التأهيل الحقوقي لدى القائمين بالاتصال في الصحف المصرية عينة الدراسة.

٢- هناك توظيفاً سياسياً لقضايا حقوق الإنسان في الصحف المصرية عينة الدراسة على مستوى الجدل السياسي الداخلي والخارجي.

٣- تفتقر الصحف المصرية إلى وجود كتاب متخصصين في الشأن الحقوقي.

٤- دراسة ياسر إسماعيل (٢٠١١)، بعنوان "حقوق الإنسان في الخطاب الصحفي العربي"[٤].

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير خطاب حقوق الإنسان في الصحافة العربية في الفترة من (٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م)، مستندة الدراسة في ذلك على المدخل الثقافي، ومنهج المسح الإعلامي، ودراسة العلاقات المتبادلة، والمنهج المقارن، كما استخدمت الدراسة أداة تحليل خطاب، والأطر المرجعية والقوى الفاعلة، لجميع المقالات المنشورة في صحيفتي الأهرام الدولية، والحياة اللندنية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- كانت صحيفتي الأهرام الدولية، والحياة اللندنية من التبعية للأنظمة التي تصدر عنها فيما يختص بقضايا حقوق الإنسان.

٢- لا يوجد نظام صحفي عربي نقي ولذا رأى الباحث أن صحيفتي الدراسة تمثلان ذلك النظام الجامع بين السمات السلطوية والليبرالية.

٣- هناك عدة عوامل تحكمت في خطاب صحيفتي الدراسة، تلك العوامل تمثلت في نمط الملكية، تمويل الصحيفة، المنظومة التشريعية المقيدة لتداول الصحف في العالم.

٥- دراسة أحمد محمد حمدي (٢٠١٥)، بعنوان "خطاب المدونات الفلسطينية إزاء قضايا حقوق الإنسان"[٥].

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل اتجاهات خطاب المدونات الفلسطينية إزاء قضايا حقوق الإنسان، وطُبقت الدراسة على مجموعة من المدونات

---

(٤) ياسر إسماعيل محمود: حقوق الإنسان في الخطاب الصحفي العربي، دراسة تحليلية وميدانية مقارنة على عينة من الصحف العربية في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١١).

(٥) أحمد محمد حمدي الأغا: خطاب المدونات الفلسطينية إزاء قضايا حقوق الإنسان. دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١٥).

الفلسطينية، والقائمون بالاتصال باستخدام أداة تحليل مسار البرهنة، والقوى الفاعلة، والأطر المرجعية، وأداة الاستبيان، والمقابلة المتعمقة في الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٩-٢٠١٣)، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وأسلوب المقارنة المنهجية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- اهتم خطاب المدونات عينة الدراسة بالحقوق المدنية كالحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والكرامة الإنسانية.

٢- كان هناك اتفاق بشكل عام على الصفات والأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة التي تم ذكرها في الخطاب داخل مدونات الدراسة.

٣- وظف المدونون الأطر المرجعية في خطاباتهم بصور متفاوتة.

٤- دراسة إبراهيم محمود (٢٠١٥)، بعنوان "العوامل المؤثرة على خطاب القائمات بالاتصال نحو قضايا الحريات العامة في الصحافة الفلسطينية"[٦].

سعت الدراسة إلى التعرف على أهم وابرز قضايا الحريات العامة التي تناولها الخطاب الصحفي للقائمات بالاتصال في الصحافة الفلسطينية، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الإعلامي، وأسلوب المقارنة المنهجية، بالإضافة إلى أداة تحليل الخطاب الخبري لسبعة صحف فلسطينية، وصحيفة الاستبيان التي طبقت على ٤٨ صحافية كأدوات لجمع البيانات، في الفترة الزمنية من (١ يوليو ٢١٠ إلى ١ يناير ٢٠١٢).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- أن أهم العوامل التي أثرت في أداء القائمين بالاتصال في الصحف عينة الدراسة تحددت في (السياسة التحريرية للصحيفة والاتجاه الأيديولوجي، والقيم المهنية للمؤسسات الصحفية، وأطرها المرجعية، جماعات النفوذ والمصالح المختلفة).

٢- يؤثر الإطار الفكري للقائمات بالاتصال على ترتيبهم لأولويات القضايا التي يتناولوها.

٣- يعلب عامل الرقابة دوراً رئيسياً وهاماً في تحجيم ما يجب نشره.

---

(٦) إبراهيم محمود محمد زقوت، العوامل المؤثرة على خطاب القائمات بالاتصال نحو قضايا الحريات العامة في الصحافة الفلسطينية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١٥).

مشكلة الدراسة وأهميتها:

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة اتضح للباحثة عددا من الإعتبارات التي ساعدتها في صياغة مشكلة الدراسة وتحديدها وهي كالتالي:

- **طرأت على الساحة السياسية المصرية العديد من قضايا الإصلاح السياسي خلال الآونة الأخيرة والتي فرضت نفسها على الخطاب الصحفي العربي والدولي وأصبحت تمثل أهمية خاصة في الأجندة الإعلامية العربية والدولية وبالأخص بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي جاءت كمسار تصحيح لثورة يناير ٢٠١١م والتي طالب فيها الشعب المصري بإعادة فتح ومناقشة قضايا الإصلاح السياسي، وقد وتناولت وسائل الإعلام العربية والدولية هذا الحدث باعتباره أحد أهم نقاط التحول الديمقراطي بأحد أكبر الدول العربية التي شهدت ثورات مؤخراً وخلق هذا التناول ردود فعل واسعة على مستوى الرأي العام العالمي بين مؤيد ومعارض لهذا الإصلاح.**
- **تمارس الصحافة العربية الدولية دوراً رئيسياً وفعالاً في تشكيل سياق التحول السياسي في المجتمعات المختلفة بل والترويج له، فهي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويتوقف إسهامها في عملية الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات والحقوق الممنوحة لأفراده، كما أنها تتمتع بدور بارز في تكوين ثقافة المجتمع ومعالجة مشكلاته من خلال التركيز على قضايا معينة لها أهمية خاصة، فقد أثبتت العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية أن تلك الصحف عالجت بتوجهاتها الفكرية المختلفة قضايا اقتصادية واجتماعية في بعض الدول العربية بشكل أدى إلى التأثير في القارئ بطريقة معينة من خلال تقديم قوى فاعلة بعينها والاعتماد على مسارات برهنة وأطر مرجعية محددة، ومن هنا دفع الأثر الحيوي الذي يمكن أن تحدثه الصحافة العربية الدولية في معالجة مشكلة من مشكلات المجتمع والتأثير القوي الذي تتركه في عقلية القارئ الى أن تعتبر قضايا الإصلاح السياسي من أهم المواد الصحفية التي تثير انتباه القارئ وتجذبه للصحيفة ،ولكن هذا التأثير المباشر التي يمكن أن تحدثه تلك الصحف على الفرد والمجتمع مكبل ومقيد بمجموعة من العوامل التي تؤثر في طبيعة هذا التأثير وطريقة معالجه الأحداث والقضايا .**
- **تناول خطاب الصحافة العربية الدولية بتوجهاته الفكرية المختلفة قضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل استهدف التأثير في القارئ بطريقة معينة من خلال شرح القوى الفاعلة المحركة له، والاعتماد على**

مسارات البرهنة والأطر المرجعية الخاصة بتقديم كل قضية.

وفي ضوء ذلك تحددت مشكلة الدراسة البحثية في رصد وتحليل أبعاد وملامح ومكونات خطاب الصحافة العربية الدولية إزاء قضايا الإصلاح السياسي في مصر في صحف الحياة اللندنية والشرق الأوسط والعرب الدولية والقدس العربي في الفترة الزمنية من ٣٠يونيو٢٠١٣م إلى ٢أبريل٢٠١٨م.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق عدة أهداف تمثلت في مايلي :

١- التعرف على سمات خطاب الصحافة العربية الدولية تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر وذلك من خلال النقاط الأتية:

- رصد وتحليل وتفسير الأطروحات المركزية التي طرحتها صحف الدراسة وركزت عليها حول قضايا الإصلاح السياسي في مصر.
- تصور الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة في القضية، وسماتها، والأدوار المنسوبة لها.
- مسارات البرهنة التي ارتكز عليها خطاب صحف الدراسة في طرح الأفكار والمواقف والسمات.
- الأطر المرجعية التي استندت إليها كل صحيفة من صحف الدراسة في عرض خطابها المتعلق بقضايا الإصلاح السياسي في مصر،وكيفية توظيفها، واستراتيجيات هذا التوظيف.

٢- رصد وتحليل أهم العوامل المؤثرة على تناول القائمين بالإتصال بصحف الدراسة لقضايا الإصلاح السياسي في مصر، والوقوف على أهم الضغوط والمشكلات التي يتعرضون لها ومدى تأثيرها على آدائهم المهني.

٣- تحديد أوجه الاختلاف والتشابه في الخطاب الصحفي المقدم بصحف الدراسة تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر والعوامل المؤثرة فيه.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تم وضع تساؤلات الآتية:

١- ما الأفكار والأطروحات المركزية التي أبرزتها كل صحيفة من صحف الدراسة وركزت عليها إزاء قضايا الإصلاح السياسي في مصر؟

٢- ما الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب الصحف –محل الدراسة- في عرض مقولاتة الخاصة بقضايا الاصلاح السياسي في مصر؟ وكيف وظفتها؟ وماهي الإستراتيجيات التي تبنتها لتدعيم هذا التوظيف؟

٣- ما مسارات البرهنة التي اعتمد عليها خطاب صحف الدراسة في طرح الأفكار والمواقف؟

٤- ما هي القوى الفاعلة التي ارتكز عليها الخطاب الصحفي ؟ وما الأدوار

والصفات المنسوبة لها؟

٥- ما أوجه التشابه والاختلاف بين الصحف العربية الدولية –محل الدراسة- في طرحها لقضايا الإصلاح السياسي في مصر؟ وماهي العوامل المؤثرة فيه؟

الإطار النظري للدراسة

اعتمدت هذه الدراسة فيما يتعلق بإطارها النظري على فكرة تكامل وتساند الأطر النظرية المفسرة لظواهر الإعلام، وبناء على ذلك، فقد رأت الباحثة أهمية استخدام مدخل تحليل الخطاب، ومدخل تحليل النظم، ومدخل الضغوط والممارسات المهنية ،ومدخل المسؤلية المجتمعية لوسائل الإعلام، ومدخل حارس البوابة حيث تسمح هذه المداخل للباحثة بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية، وتقدم تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات تجاه القضايا البارزة، كما توفر إطاراً تفسيراً ملائمة للتعرف على واقع خطاب الصحافة العربية الدولية وأهم العوامل المؤثرة فيه تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر.

نوع الدراسة ومناهجها

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التفسيرية التي تهتم بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة، أو موقف، أو قضية، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع، وتحليل وتفسير لتلك الأحداث بغرض الوصول إلى استنتاجات منطقية مفيدة تسهم في حل المشكلات أو إزالة الغموض الذي يكتنف بعض الظواهر من أجل تطوير الواقع واستحداث أفكار ومعلومات ونماذج سلوك جديد

ولذا فقد أتاحت هذه الدراسة في شقها الوصفي والتفسيري الكشف عن المعاني الكامنة للخطاب الصحفي الخاضع للتحليل وتحليله وذلك بالاعتماد على منهجين أساسيين هما: منهج المسح الإعلامي وأسلوب المقارنة المنهجية.

أدوات التحليل

في إطار الهدف الرئيسي للدراسة وتساؤلاتها، استخدمت الدراسة الأدوات والأساليب الآتية:

- تحليل الخطاب الصحفي:

اعتمدت الدراسة على آداة تحليل الخطاب،وتكمن أهمية هذه الآداة في أنها تتلائم مع طبيعة القضايا المطروحة للدراسة لكونها قضايا خلافية تتباين بشأنها الرؤى والمواقف، مما يساعد في رصد وتحليل واقع وسمات الخطابات الصحفية المثارة بالصحف العربية الدولية محل الدراسة إزاء قضايا الإصلاح السياسي في مصر،واتجاهاتها المختلفة، والعوامل المؤثرة عليها، وذلك عبر مواد الرأي (

المقالات بكافة أنواعها – الكاريكاتير – بريد القُرَّاء) بصحف الدراسة ، والتي لا تستطيع آداة تحليل المضمون تغطيتها واستخراجها من النص المطروح .

وقد ستخدمت الباحثة في تحليلها الكيفي للأطروحات المتعلقة بقضايا الإصلاح السياسي في مصر في الصحف العربية الدولية عينة الدراسة النموذج الذي قدمه (Robert. M. Entman) لتحليل الأطروحات الإعلامية، والذي يرى أن الأطروحة عبارة عن أكثر فكرة بروزاً في النص الصحفي أو الإعلامي والتي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية ما ونستنتج منها أطروحات فرعية ويتم من خلالها تحديد المشكلة أو القضية وتفسير أسباب حدوثها ثم تقييم أبعادها وجوانبها المختلفة فضلاً عن طرح حلول وتوصيات بشأنها وذلك من جانب القائم بالإتصال في وسيلة واحدة أو أكثر في إطار من المقارنة التكاملية النقدية بناءً على مجموعة من المتغيرات تتمثل في خصائص القائم بالإتصال،وخلفياته، وجماعاته المرجعية،وانتماءاته السياسية.

وقد استعانت الدراسة بأسلوب تحليل الخطاب من خلال الأدوات المنهجية التالية:

أ) تحليل الأطر المرجعية:

وقد اعتمدت الباحثة على هذه الآداة لرصد وتحليل المبادئ التي استندت إليها الصحف –محل الدراسة- ومنطلقاتها الفكرية التي اعتمدت عليها في تحديد موقفها من قضايا الإصلاح السياسي في مصر،وكيفية توظيفها واستراتيجيات هذا التوظيف، بالإضافة إلى التعرف على المنابع التي استقت منها الصحيفة أو الكاتب –منتج الخطاب- مضمون المادة الصحفية المنشورة، وعن طريق تَتَبَّع هذه الأطر ورصد طبيعتها وكيفية توظيفها داخل الخطاب الصحفي؛ يمكن الوصول إلى توصيف شامل عن الأطر المرجعية التي يصطبغ بها الخطاب الصحفي وطبيعة هذه الأطر وهو ما يمكن أن يؤدى إلى التعرف على التوجُّهات الفكرية للصحف والكتاب على حد سواء.

ب) تحليل مسار البرهنة:

وتهدف هذه الطريقة إلى تحديد المبررات والحجج والدلائل التى يستشهد بها النص الصحفى أو كاتبه، للتدليل على صدق ما يقول، وما يعرض من معلومات وبيانات وإحصاءات وأفكار ، وذلك بهدف إقناع المتلقي والتأثير عليه بما يتناوله إزاء قضية ما من القضايا [٧].

وقد وظفت الباحثة هذه الآداة من خلال قراءة الخطابات قراءة شاملة واستخراج من كل خطاب مقولته الأساسية أو الطرح المركزي الذي يستهدف منتج الخطاب الترويج له وتدعيمه، ثم حصر الحجج والبراهين المرفقة لكل

(١) نيفين مصطفى : دراسات فى تحليل مضمون الصحف العربية ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٠ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٩٥) ، ص ١٤٨ .

طرح، وبذلك تَكون للباحثة جانب كيفي تمثل في طبيعة الأطروحات ونوعية الحجج المسندة وأسماء كتاب ومنتجي الأطروحات، وانتماءاتهم الفكرية.

جـ) تحليل القوى الفاعلة:

وقد وظفت الباحثة هذه الأداة للتعرف على الفاعلين في النصوص الصحفية بصحف الدراسة، ورصد وتحليل أدوارهم والصفات المنسوبة إليهم وذلك على مستويين: أحدهما كمي يتمحور حول إحصاء عدد الأدوار والصفات المقدمة فى الخطاب عن الفاعل الواحد، والأخر كيفي يتمحور حول طبيعة الأدوار التي يقدمها الخطاب الصحفي عن مختلف القوى الفاعلة فى قضايا الإصلاح السياسي محل الدراسة(*).

- **أداة المقابلة:**

المقابلة هي إحدى الأدوات المستخدمة في الحصول على بيانات كيفية، وهي عبارة عن مقابلة شخصية مباشرة يحاول من خلالها باحث على درجة عالية من التدريب حث المبحوث على الكشف عن دوافعه ومعتقداته ومشاعره واتجاهاته نحو موضوع معين، وتتميز هذه الآداة بأنها تمد الباحث بثروة من الفاصيل، والحصول على إجابات أكثر دقة في حالة الموضوعات الحساسة، وإمكانية الحصول عن بيانات مفصلة عن آراء وقيم ومعتقدات ودوافع المبحوثين، بالإضافة إلى فرصة ملاحظة الاستجابات غير اللفظية للمبحوثين.

وقد استفادت الباحثة من المقابلات وفق مستويين كالآتي:

أ- المقابلة الأولية: لتلمس المشكلة البحثية وتحديدها والإستفادة منها في الدراسة الإستطلاعية.

ب- المقابلة المتعمقة: حيث تم تطبيقها مع جميع مديري مكاتب الصحف العربية الدولية محل الدراسة بالقاهرة ومسؤلي القسم السياسي به، كي تتمكن الباحثة من تعميق نتائج الدراسة التحليلية، وتقديم رؤية تحليلية تفسيرية لبعض التساؤلات التي لا يمكن تقديم إجابات وافية عنها من واقع التحليل الكمي والكيفي للدراسة.

- **آداة جماعات النقاش المركزة:**

ادارت الباحثة ثلاث حلقات نقاشية مع مجموعة من المحررين في مكاتب الصحف العربية الدولية _محل الدراسة _ بواقع جماعة نقاشية في كل صحيفة فيما عدا صحيفة القدس حيث لا يتجاوز عدد القائمين بالإتصال في مكتبها بالقاهرة عن ثلاثة فقط، وقد أجرت الباحثة مقابلات متعمقة معهم، وقد صممت الباحثة دليلاً للمناقشه احتوى على أسئلة ذات النهايات المغلقة بهدف جمع معلومات تتعلق بالعوامل المؤثرة على معالجة الصحف _محل الدراسة_ لقضايا الإصلاح السياسي في مصر

ومدى تأثيرها على آدائهم المهني.

عينة المواد المحللة:

اعتمدت الدراسة على تحليل كافة المواد الصحفية لصحف الدراسة التي تناولت قضايا الإصلاح السياسي في مصر، بما يشمل المواد الإخبارية، والتفسيرية، ومواد الرأي بأشكالها المختلفة

وقد استبعدت الباحثة، القصة الخبرية لعدم اعتماد صحف الدراسة عليهما بالشكل الكاف في توضيح موقفها من قضايا الإصلاح السياسي في مصر.

الإطار الزمني للدراسة:

تحدد الإطار الزمني للدراسة بداية من ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ، حيث شهدت هذه الفترة مرحلة هامة وانتقالية في تاريخ الإصلاح السياسي في مصر، وقد انتهى الإطار الزمني للدراسة في ٢ ابريل ٢٠١٨م بإعلان نتيجة الإنتخابات الرئاسية وفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي بفترة رئاسية جديدة وهو مايمثل استحقاقاً دستورياً في إطار خطوات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي التي تمت في مصر خلال فترة الدراسة.

تحديد مجتمع الصحف وحجمها:

اختارت الباحثة عينة عمدية من الصحف العربية الدولية المتمثلة في صحف (الحياة اللندنية- الشرق الأوسط- القدس العربي، العرب الدولية) مجتمعة وذلك عن طريق إتباع أسلوب " الدورة " فى إطار العينة عند اختيار الأعداد أسبوعياً.

وذلك فى تحريك الاختيار يومًا واحدًا فى كل اختيار بعد الذي اختارته الباحثة فى المرة السابقة ، فيتكون بذلك أسبوع صناعي، ويطبق نفس الاختيار فى حالة اختيار الأسابيع خلال الشهور، أو الشهور خلال السنوات.

وفي إطار ما سبق يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية الكيفية لقضايا الإصلاح السياسي في مصر المقدمة بصحف الحياة اللندنية، والشرق الأوسط، والقدس العربي، والعرب الدولية خلال الفترة الزمنية منذ ٣٠يونيو ٢٠١٣م إلى ٢ إبريل ٢٠١٨م، وقد تشكل الخطاب الصحفي لمواد الرأي بصحف الدراسة الأربعة من(٧٩٩) مادة رأي هي تباعاً المقالات التحليلية (٢٦٧مقال) فالأعمدة الصحفية(١٨٨ مقال) ثم الكاريكاتير(١٣٣)، ثم رسائل القراء (١٠٨)، وأخيراً المقالات الإفتتاحية التي بلغت(١٠٣ مقال) وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الأطروحات المقدمة بصحف الدراسة حول قضايا الإصلاح السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠يونيو٢٠١٣م

الصحف / الأطروحات المقدمة	الحياة		الشرق الأوسط		القدس		العرب		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الإصلاح الدستوري والتشريعي هو أساس الإصلاح في مصر	١٠٢	٪٢٢.٩	١٢٥	٪٢٦	١٣٤	٪٢٢.٩	١١٩	٪٢٧.٣	٤٨٠	٪٤٤.٦
مراعاة حقوق الإنسان والحريات العامة أساس الإصلاح في مصر	٧٥	٪١٦.٨	٩٥	٪١٩.٩	١١١	٪١٨.٩	٦٢	٪١٤.٢	٣٤٣	٪١٧.٦
مكافحة الفساد أساس الإصلاح السياسي في مصر	٨٩	٪١٩.١	٧٥	٪١٥.٦	٩٦	٪١٦.٣	٥٦	٪١٢.٩	٣١٢	٪١٦
إصلاح السلطات الثلاث هي أساس الإصلاح في مصر	٦٥	٪١٤.٦	٦٣	٪١٣.٢	٨٢	٪١٤	٧٧	٪١٧.٧	٢٨٧	$١٤.٧
مصر تمضى بثبات في طريق الإصلاح السياسي	٥٣	٪١١.٩	٥٧	٪١١.٩	٣٣	٪٥.٦	٤٨	٪١١	٩١	٪٩.٨
الإصلاح السياسي في مصر لايرقى إلى التحول الديمقراطي	٣٥	٪٧.٩	٣٤	٪٧	٧٧	٪١٣	٣٩	٪٩	١٨٥	٪٩.٥
الإصلاح السياسي في مصر جزء من الإصلاح الإقتصادي	٣٠	٪٦.٨	٣١	٪٦.٥	٥٥	٪٩.٤	٣٤	٪٧.٩	١٥٠	٪٧.٨
المجموع	٤٤٥	٪١٠٠	٤٨٠	٪١٠٠	٥٨٨	٪١٠٠	٤٣٥	٪١٠٠	١٩٤٥	٪١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك إهتمامات بارزة بقضايا الإصلاح السياسي في مصر في الصحف العربية الدولية محل الدراسة خلال فترة البحث ، فقد تعددت الموضوعات التي طرحت بالخطاب الصحفي حيث قدمت صحف الدراسة(١٩٤٨) أطروحة حول قضايا الإصلاح السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م، وقد تمثلت فى سبعة أطروحات رئيسية جاءت في المقدمة أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي والتي أبرزها الخطاب الصحفي بواقع(٤٨٠) أطروحة بنسبة٢٤.٦ ٪ من إجمالي الأطروحات، تلاها الأطروحات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة وذلك بواقع(٣٤٣) أطروحة بنسبة١٧.٦ ٪، من إجمالي الأطروحات المقدمة، ثم ناقشت صحف الدراسة أطروحات مكافحة الفساد وذلك بواقع(٣١٢) أطروحة بنسبة ١٦٪ ، تلاها أطروحات إصلاح السلطات الثلاثة في مصر (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وذلك بواقع (٢٨٧) أطروحة بنسبة١٤.٧٪ ، كما طرحت صحف الدراسة عبر خطابها الصحفي أطروحتين تعبر من خلالهما عن تقييمها لمستوى الإصلاح السياسي في مصر ومدى تطوره وبنسب متقاربة، تمثلت الأطروحة الأولى في أن مصر تمضى بثبات في طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وذلك بواقع(١٩١) أطروحة وبنسبة٩.٨ ٪، أما الأطروحة الثانية فتمثلت في أن الإصلاح السياسي في مصر لا يرقى إلى التحول الديمقراطي وذلك بواقع(١٨٥) أطروحة بنسبة٩.٥٪، وبأقل تكرار قدمت صحف الدراسة أطروحة الإصلاح السياسي في مصر مرتبط بالإصلاح الإقتصادي بواقع (١٥٠) أطروحة وبنسبة ٧,٨٪.

أولاً: أطروحة الإصلاح الدستورى والتشريعي هو أساس الإصلاح السياسي في مصر:

قدمت العديد من الكتابات داخل الصحف محل الدراسة أطروحة الإصلاح الدستورى والتشريعى على أنها الجوهر الحقيقي للإصلاح السياسي المنشود في مصر، فقد كتب محمد برهومة في مقاله "المواطنة والتنوير[١]" بصحيفة الحياة، يجب أن نتفق على أن النظام الديمقراطي المقترح في مصر لابد أن يبنى على إصلاح الدستور ووضع تشريعات جديدة تساعد على نجاح هذا الإصلاح، فالنظم الديمقراطية في العالم تضع قالب واحد ومحدد للتحول الديمقراطي، وتسعى إلى تحقيقه بشتى الوسائل الممكنة، هذا القالب ينحصر في إصلاح الدساتير وترسانة التشريعات الموضوعة والمنصوص عليها، ويقول كمال الهلباوي في "صرخة دستور مصر" [٢] بالقدس أن الحقيقة الكبرى التي يجب أن تعيها مصر وبمنتهى

[١] محمد برهومة "المواطنة والتنوير" الحياة، العدد ١٨٥٦٠، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١، ص٩.
[٢] كمال الهلباوى، "صرخة دستور مصر" القدس، العدد ٩٤٢٥، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١، ص١٨.

السرعة هي أن تتقبل فكرة أن نجاح أى نظام سياسي يتوقف على مواد الدستور المنتقاه والتي تشكل حياة الأفراد وتحدد مصيرهم ومصير أبنائهم، وتعمل على تحطيم قوى القهر والإستبداد والفساد وذلك وفقاً لمجموعة من الإعتبارات وهي:

- **أن يكون هدف الإصلاح الدستورى والتشريعي تحسين أداء الدولة عموماً بتقسيم العمل والتخصصات بما يحقق المصلحة القومية.**
- **تداول السلطة فلا تكون المناصب حكراً على رموز بعينها.**
- **تأكيد إستقلالية القضاء لتحقيق العدالة، دون أن يكون لأحد حصانة أمام القانون، وبعيداً عن مجالات التأثير المباشر والغير المباشر للسلطات الأخرى.**
- **إيجاد المرونة اللازمة وتحقيق الإتزان المطلوب بين مركزية الحكومة المطلوبة للقيام بالمشروعات القومية الضخمة، واللامركزية المطلوبة لتوصيل الخدمات للمواطنين بأحسن كفاءة ممكنة.**
- **فتح الطريق أمام المؤسسات الغير رسمية للمشاركة في القرار السياسي و التشريعي الذي سيؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في مصالحها.**

ويرى عبد الواحد طعمة في "القانون الدستورى"[١]،بالحياة، أن الإصلاح الدستورى والتشريعي في مصر يفوق دول أوروبا، وأن لديها ترسانة من التشريعات والقوانين تؤهلها للبدء في مرحلة التحول الديمقراطي الحقيقي السليم،كما ناقش سلمان الشيخ في "إشكاليات حول الدستور المصري"[٢]، بالقدس أن الأمر في مصر يفرض ضرورة البدء في إصلاح وتصحيح الأوضاع الدستورية أولاً وذلك بتعديل جميع المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، فالإصلاح الدستورى والتشريعى هو الإصلاح السياسي الحالى التي تحتاجه مصر وبقوة ولذلك لابد أن يشمل هذا النوع من الإصلاح على النقاط الآتية:-

- **الفصل الكامل بين السلطات التشريعة والتنفيذية والقضائية فصلاً واضحاً وصريحاً.**
- **إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم إحتكار السلطة، وتضع سقفاً زمنياً لتولى الحكم.**
- **تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً.**
- **ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق والنصوص الدولية.**

---

[١] عبد الواحد طعمة"القانون الدستوري" الحياة، العدد ١٨٥٦٠، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١، ص٩.

[٢] سلمان الشيخ، "إشكاليات حول الدستور المصرى" القدس، العدد ٧٧٧١، بتاريخ ٢٠١٤/٦/٩، ص٢٠.

ويرجع عبد المنعم سعيد في "ما الذى يجرى في مصر"[١]، بالشرق الأوسط، الأسباب التي أدت إلى اعتبار الإصلاح الدستورى والتشريعي من أولويات الإصلاح السياسي في مصر، حيث أكد على أن الوضع التشريعي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ يحظى بجدل وانتقاد واسع، فقد صنفت مصر في المرتبة الرابعة بين ١١٣ دولة في عدم إحترام القانون، والكوارث لا تنحصر في بطء التقاضى والعدالة الناجزة، فمصر لديها ترسانة من القوانين والأزمة في تطبيقها، والمشرع لا ينظر أو يراجع التشريعات السابقة فما أدى إلي إصدار العديد من التشريعات بعد ثورة يناير والتي اتسمت بالتعارض والتضارب، ولذا كانت مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو في أمس الحاجة إلى البدء بالإصلاح الدستورى والتشريعي.

ولذا طالب بكر عويضة في "التعديل الكلى للدستور المصري"[٢]، بالحياة، وكذلك إبراهيم الجبين في "نظام مصرى جديد"[٧]، بالعرب بأن تبدأ مصر بإتخاذ التدابير اللازمة للبدء في الإصلاح الدستوري والتشريعي كخطوة أولى لتفعيل الإصلاح السياسي والبدء في مرحلة التحول الديمقراطي، وذلك بإلغاء الدستور الأخوانى القديم بصفة رسمية، وإستبداله بآخر يحل محله ينسجم والتطورات التي تشهدها الدولة في الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويعالج الخلل الذي أصاب دساتير مصر، ولقد حددا الكاتبان المبادئ الأساسية التي يجب أن يبنى عليها الإصلاح الدستورى في النقاط الآتية:-

- **علو الدستور وسموه.**
- **سيادة القانون، وكون الشعب مصدر للسلطات وأساس شرعيتها.**
- **إلتزام الدولة بمحاربة الإرهاب.**
- **نظام الحكم جمهورى برلمانى ديمقراطي.**
- **علاقة الدين بالدولة بإعتبار الإسلام دين الدولة وهو المصدر الأساسي للتشريع.**

وفي هذا الصدد وصى محمد النغيمش في "سياسات مصرية"[٣] بضرورة توخى الدقة في الصياغة التشريعية، وإزالة الغموض الوارد في النصوص الدستورية، لأن الإصلاح الدستورى والتشريعى هو جوهر التحول الديمقراطي، لذا لابد من

---

(١) عبد المنعم سيد، "ما الذي يجرى في مصر"، الشرق الأوسط، العدد ١٢٩٩٧، بتاريخ ٢٠١٥/١/٣، ص١٥.

(٢) بكر عويضة، "التعديل الكلى للدستور المصرى" الحياة، العدد ١٨٤٨٠، بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٤، ص١١.

(٧)إبراهيم الجبين ، "نظام مصري جديد" ، العرب، العدد ٩١٢٥، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩، ص١١

محمد النغيمش، "سياسات مصرية" الشرق الأوسط، العدد ١٢٩٩٣، بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٦، ص١٦.

إعادة النظر في القوانين والتشريعات المصرية وطرحها للحوار المجتمعى وعلى الدستور المصرى أن يحدد الجهات التي لها حق التشريع ويحصرها تجنباً للمشاكل، وتضارب التشريعات.

ثانيا: أطروحة حماية حقوق الإنسان والحريات العامة هو أساس الإصلاح السياسي في مصر:

تناولت العديد من الكتابات أطروحة حماية حقوق الإنسان والحريات العامة داخل الصحف محل الدراسة على أنها أساس الإصلاح السياسي المنشود في مصر، وفي ضوء ذلك كتب كفاح زبون في "حماية حقوق الإنسان شرط الإصلاح السياسي في مصر"[١]، بالشرق الأوسط، أن حقوق الإنسان والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن بناء نظام ديمقراطي ما لم تكن حقوق الإنسان مضمونة فيه، وبدون أي تجاوز على هذه الحقوق، فالحكم السليم يقوم على جناحين، أولاً: جناح الإصلاح الديمقراطي من خلال إطلاق الحريات العامة، والمساواة والعدل، وقيام حكومات وبرلمانات تلتزم بحكم القانون، ويخضع الجميع بتساوى لقضاء عادل، وصحافة حرة مستنيرة تراقب وتحاسب، وثانياً: جناح العدالة الاجتماعية أساس حقوق الإنسان، والتي من خلالها تكفل المواطنين الحاجات المعيشية الأساسية.

كما يرى خطار أبو دياب في "المنعطف المصرى الأولوية لإنقاذ الوطن"[٢]، بالعرب، أن هناك علاقة وطيدة وأصلية بين حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، هذه العلاقة لابد أن تبنى على تحرير المواطن من اضطهاد السلطة في المقام الأول وتحريره من جميع مصادر العسف ومنحه حقه في حرية التفكير والتعبير، والإنتماء السياسي والفكرى والأيديولوجى والديني في المقام الثاني، وفي ضوء ذلك وضحت جريدة القدس[٣] موقفها من ملف حقوق الإنسان في مصر من خلال طرحها للسؤال الآتى:- هل تجاوزت مصر الخطوط التي رسمتها لنفسها بعد الثورتين السابقتين فيما يتعلق بقيم حقوق الإنسان والحقوق المدنية السياسية؟، وهل تم صياغة هذه القيم إنطلاقاً من مبادئ وبرامج الإصلاح السياسي المزعومة، وهل مصر على دارية بأن حماية حقوق الإنسان وحرياته هي لب الإصلاح وقاعدته الأساسية؟.

---

[١] كفاح زبون: "حماية حقوق الإنسان شرط الإصلاح السياسي في مصر"، الشرق الأوسط، العدد ، بتاريخ ٢٠١٧/١/٩، ص١١.

[٢] خطار أو دياب: "المنعطف المصرى الأولوية لإنقاذ الوطن"، العرب، العدد ١٠٣١٥، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣، ص٩

[٣] رأى القدس، "حقوق الإنسان المصرى الضائعة " ، القدس العربي، العدد ٧٩٩٧، بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٧، ص٢١.

ولذ أكد هشام أيمن في "حقوق الإنسان أساس الإصلاح"[١]، بالقدس،على أن تفعيل خطوات الإصلاح السياسي تتطلب كفالة الحقوق والحريات العامة التي تتضمن حرية التعبير والإعتقاد والفكر، وحرية التنظيم والإنضمام للأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى، وحق التظاهر السلمى، والحق في المواطنة العادلة، وإلغاء القوانين الإستثنائية بجميع صورها وأشكالها،وتنقية القوانين المعمول بها من جميع النصوص المناهضة للحريات العامة، مع إرساء مبدأ حق التجمع والتظاهر السلمى، وحرية التعبير عن الرأى بجميع الطرق التي لا تضر الوطن والمواطنين، ومراعاة حرية تشكيل النقابات والجمعيات الأهلية، وحرمة الحياة الخاصة لجميع أفراد المجتمع.

وقد كشفت أطروحات صحيفة القدس في مجملها على أن إنتهاكات حقوق الإنسان في مصر تعتبر مؤشراً على تعثر عملية التحول الديمقراطي، حيث يرتبط ذلك باستمرار وضع أجندات إصلاحية لا تلبى دعماً لحماية حقوق الإنسان وحرياته، وذلك يعد أحد المعوقات التي تقف ضد حركة التغيير والتحول الديمقراطي في مصر[٢].

وقد ناقش هارون محمد في خطابه "حرية الإعلام في مصر"[٣] ،بالعرب، العلاقة بين الإصلاح السياسي في مصر والإهتمام بحقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة حيث أكد على أن السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م، لم تنجح حتى اليوم في أنها لم تأخذ في الإعتبار المبادئ الأساسية والجوهرية الحقوقية التي يتطلبها كل مواطن، فالسياسات الإصلاحية في مصر فشلت في إعادة التوازن المفقود للعدالة الاجتماعية، ومازالت الحكومات تنحاز للطبقة العليا ومصالحها، بينما ترى الحياة[٤] أن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق السياسية فقط وإنما تشمل كل ما يحقق للإنسان حياة كريمة، وقد إهتمت الدولة المصرية بالربط بين مفهوم الإصلاح السياسي، وتنفيذ جميع المشروعات المرتبطة بترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والتي تحقق

---

[١] هشام أيمن، "حقوق الإنسان أساس الإصلاح"، جريدة القدس العربي، العدد ٨٣٦٠، بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١، ص٢٦.

[٢] انظر المقالات الآتية:

- بسام البدارين: "حقوق الإنسان في مصر"، القدس، العدد٨١٩٤، بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٨، ص٢١.
- سعد الياس: "نداء إلي الرئيس السيسي"، القدس، العدد٨٤٤٠، بتاريخ٢٠١٥/٥/٣٠، ص٢٠.
- منار عبد الفتاح: "خسائر ثورة يناير ومكاسبها"، القدس، مرجع سابق، ص١٨.

[٣] هارون محمد: "مأزق حقوق الإنسان في مصر"مرجع سابق، ص٩.

[٤] طارق أبو العنيين: "جدل المثقف والسياسي في مصر" ، الحياة، العدد١٨٦٠٤، بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢، ص١٦.

هذا المفهوم، وقد برهنت الجريدة على مقولاتها بالإشارة إلى أن الحكومة نفذت تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعداد قانون جديد لمكافحة الإرهاب ليكون بديلاً عن قانون الطوارئ في محاولة للجوء إلى القوانين الإستثنائية في أضيق الحدود.

ثالثاً: أطروحة مكافحة الفساد هي أساس الإصلاح السياسي في مصر:

عرضت العديد من الكتابات داخل الصحف محل الدراسة أطروحة مكافحة الفساد على أنها جوهر الإصلاح السياسي في مصر، وقدمت الصحف في ضوء ذلك العديد من الأطروحات الفرعية بشأن مكافحة الفساد، تركزت في مجملها العام على خطورة تفاقم مشكلة الفساد في مصر، والعوامل التي أدت إلى تنامى هذه الظاهرة والآثار التي تركتها وطرق مكافحتها وذلك على النحو التالي:-

- إن الحديث عن الفساد في مصر أصبح مكرراً، لم يعد في وسائل المواجهة القانونية الجديدة الكثير مما يمكن إضافته، فكل التشريعات أصبحت تتشابه فيما تتضمنه من أشكال التجريم، ووسائل الملاحقة وأدوات العقاب.
- أن الفساد في مصر أصبح ظاهرة عامة بسبب القصور والإهمال على المستويين الإدارى والسياسي، وارتبط بجهاز الدولة بسبب إنخراط بعض شاغلي المناصب العليا السياسية والإدارية في ممارسة الفساد، حتى أصبح الفساد جزءاً من آليات العمل في بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهذا الخلل ساعد في تأثير بعض الفئات الإجتماعية وذوى النفوذ على بعض أجهزة الدولة المصرية، وتوظيفها بطرق مختلفة لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة عبر المشاركة في أنشطة وممارسات غير مشروعة مثل الإتجار في الأغذية الفاسدة، والمعدات واللوازم الطبية، والتهرب الضريبي والجمركي، وإهدار المال العام والإختلاس والرشوة.
- الفساد في مصر أصبح ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية، والإقتصادية والإجتماعية مما يجعل الأمر أكثر صعوبة في تحديد سبب واحد لتفاقم هذه الظاهرة في مصر بشكل مرعب.
- الخطورة من ظاهرة الفساد في مصر ليست في وجود قدر من الفساد في الممارسات أو المعاملات اليومية، بقدر ما هو تفاقم وانتشار الفساد، وإتساع رقعته، وترابط آلياته، وامتداد أشكاله.
- الفساد في مصر سبب رئيسي في تدنى أو غياب قيم الديمقراطية والشفافية، والنزاهة والمسائلة.
- ينقسم الفساد في مصر إلى عدة أنواع أولها الفساد السياسي وهو قمة الهرم ما بين أنماط الفساد الأخرى وانقسم إلي فساد القمة في المقام الأول، والفساد المؤسسي وهو نتيجة هشاشة وضعف مؤسسات الدولة وغياب القواعد والنظم التي تحكم الأعمال والمشروعات وانقسم هذا النوع إلى فساد

الوزاره، فساد البرلمان، وفساد الأحزاب، والفساد داخل السلطة القضائية، وثاني نوع من أنواع الفساد هو الفساد الاقتصادي والمالى، ثم الفساد الإدارى والفساد الأمني الناتج عن إستغلال السلطة والمنصب في إستخدام القوة والتعذيب والضرب، ويشمل الفساد الأمنى قوات الشرطة.

- **على الرغم من تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدءاً من مجلس الشعب والرقابة الإدارية، والجهاز المركزى للمحاسبات، ونيابة الأموال العامة، إلا أن قضايا الفساد إمتدت من مجرد ظاهرة محدودة إلى جزء أصيل من آليات الأداء السياسي والإقتصادي، بعد أن صار المتهمون وزراء ومحافظين ورجال أعمال، وكبار المسئولين(١).**

وقد أرجع الخطاب الصحفي بالصحف العربية الدولية محل الدراسة أسباب التحول من منظومة الفساد من كونها أحد مظاهر الأداء إلى آلية رئيسية من آليات العمل السياسي والاقتصادي لبعض العوامل منها:-

- **انتشار الوساطة والمحسوبية وعدم احترام القوانين.**
- **غياب المساءلة والمحاسبة وعد تطبيقها إلا على الفقراء.**
- **غياب العدالة الإجتماعية وسيادة الشعور بالإغتراب لدى المواطن المصرى العادى.**
- **إرتباط الفساد بجهاز الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر.**
- **غياب الديمقراطية الحقيقية، وتعقد الإجراءات القانونية، وسيادة قيم الولاء الشخصي على القيم الوطنية، وتقليص دور الأحزاب السياسية، وتضخم الجهاز البيروقراطى في الدولة المصرية.**
- **تخلى الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة.**
- **التوسع في الإقراض المصرفي بلا ضوابط محددة(٢).وقد أرجع الخطاب**

---

(١) راجع المقالات الآتية

- سعيد ناشيد: "الفساد والمحسوبية يواصلان عرقلة الديمقراطية في مصر"، القدس، العدد١٠٥٢٣، بتاريخ٢٠١٧/١/٢٥، ص٨.
- فاروق يوسف: "الفساد في مصر"، العرب، العدد١٠٥٣٩، بتاريخ٢٠١٧/٢/١٠، ص٩.
- وفيق السامرائى: "الوجه الآخر لمصر"، الشرق الأوسط، العدد١٣٣٧٦، بتاريخ٢٠١٦/٨/٥، ص٢١.
- موسى برهومة: "مصر تعوم على بئر فساد"، الحياة، العدد١٩٧١١، بتاريخ٢٠١٧/٢/٥، ص٢٠.

(٢) راجع المقالات الآتية:

- عبدالله بن بجاد: "مصر ورأس الأفعى"، الشرق الأوسط، العدد١٣٣٨٨، بتاريخ٢٠١٦/٨/٧م، ص١٥.
- بشير موسى: "السيسي والفساد"، القدس،مرجع سابق، ص٢٤.

الصحفى لصحف الدراسة عوامل إنتشار الفساد في مصر بعد ثورة ٣٠يونيو إلى الأسباب الآتية:-

- **أولاً: غياب تطبيق القانون وضعف الردع العقابي، فبالنظر إلى الوضع في مصر نجد أن سيادة القانون لم تكن تحترم بشكل كبير، فقد تم إصدار قوانين تخدم صالح فئات معينة على حساب الصالح العام، كما أن تنفيذ القانون والأحكام القضائية كان يحكمه في كثير من الأحيان النفوذ السياسي، والقدرة المالية للشخص.**
- **ثانياً: أسباب تتعلق بالبيروقراطية المصرية ، فهناك العديد من العيوب في نظم الإدارة العامة في مصر والتي كان لها دوراً كبيراً في انتشار الفساد.**
- **ثالثاً: أسباب تتعلق بالتشريعات ومنح تضارب المصالح ، فعلى الرغم من أنه يوجد في مصر ترسانة كبيرة من القوانين وصل عددها إلى ما يزيد على ٢٥٠٠٠٠ تشريع، إلا أن هناك العديد من الفجوات التي لم تجعل الإطار التشريعي فاعلاً بالقدر الكاف في مكافحة الفساد، أول هذه الفجوات هو عدم وجود حماية كافية للشهود والمبلغين في قضايا الفساد.**
- **رابعا: أسباب تتعلق بسوء إدارة موارد الدولة، بسبب عدم الاعتماد على معايير الشفافية والمشاركة، والكفاءة والفاعلية.**
- **خامساً: أسباب تتعلق بالبيئة الثقافية والإجتماعية ، فالقبول الإجتماعي للفساد الصغير والنظر إليه على أنه وسيلة مقبولة إجتماعياً للحصول على الحقوق، وإتخاذ الفساد مسميات أخرى مثل الشاى، والبقشيش والحاجة الساقعة، والفطار، يرسخ الفساد في الأجهزة الحكومية ويعرقل جهود مكافحته.**
- **سادساً: أسباب تتعلق بأجهزة مكافحة الفساد، فعلى الرغم من أن مصر بها عدد كبير جداً من الجهات الرقابية إلا أنها لم تؤدي الدور المنوط بها بفاعلية[1].**

رابعاً: أطروحة إصلاح السلطات الثلاثة هي أساس الإصلاح في مصر:

قدمت بعض خطابات الرأي بصحف الدراسة أطروحة إصلاح السلطات الثلاثة

- وفيق السامرائي: "قضايا الإصلاح في مصر"،مرجع سابق، ص٢١.

[1] أنظر المقالات الآتية:-

- سعد الغزالي: "مصر والفساد"، العرب، العدد١٠٢٢٧، بتاريخ٢٠١٦/٣/٢٧، ص١٦.
- سامح عبد الكريم: "الفساد وثقافة الفساد في مصر"، القدس، العدد٧٦٧٥، بتاريخ٢٠١٤/٢/٢٥، ص٢٠.
- مأمون فندى: "تحدى مصر اكبر مما نتصور"، الشرق الأوسط، العدد١٤٠٩٠، بتاريخ٢٠١٧/٧/١، ص١٦.
- غسان شربل: "يا مسهل يا مصر"، الحياة، العدد١٨٥٨٠، بتاريخ٢٠١٤/٢/١، ص١.

في مصر(التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)،على أنها لب وجوهر عمليات الإصلاح السياسي في مصر للفترة الراهنة، وقدمت لذلك العديد من الأطروحات الفرعية التي عبرت في مجملها العام عن الأعمال المنوطة بكل سلطة من هذه السلطات على حد وطبيعة العلاقة بينهم ورصدت أهم العقبات التي تواجهها، كما قدمت بعض الحلول والآليات التي تساعد على تكامل العلاقة بينهم، وطرحت أيضاً مجموعة من السلبيات التي تختص بكل سلطة على حدا.

فقد كتب مأمون أفندي في "مصر: تزيف السياسة"[١] بالشرق الأوسط، أن قضية إصلاح السلطات الثلاثة في مصر لابد أن تأخذ إهتماماً وطنياً باعتبارها من أهم قضايا الإصلاح السياسي، كما أنها تعتبر قضية أمن قومي من حيث قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهداف المجتمع باعتبارها أهم أركان البنيان السياسي للدولة الحديثة، ومدى مشاركة الشعب في الحياة السياسية عبر إنتخاب مجموعة تنوب عنه في مؤسسات إتخاذ القرار.

كما كتب سليم نصار في "مصر كبرى ديمقراطيات العرب"[٢]، بالعرب أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في السلطات الثلاث المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وعلى الدولة المصرية أن تراجع هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يستوجب الشفافية التامة، واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها، والتطبيق الفعلى لمبدأ سيادة القانون، بما لا يعرف الإستثناء، مهما كانت مبررات هذا الإستثناء ودواعيه، مع التزام كل سلطة بأداء مسئولياتها المنوطة بها، دون التداخل مع السلطات الأخرى.

وفي ضوء ذلك جاءت معظم كتابات الصحف الأربعة مؤكدة على أن هناك مجموعة من العقبات والمعوقات التي تعترض طريق الإصلاح السياسي للسلطات الثلاث في مصر وهي كالتالي:

- **وجود فجوة بين قرارات السلطة التشريعية والتنفيذية وإحتياجات الوطن والمواطن.**
- **المحاولات المستمرة من قبل النظام السياسي بسن وتشريع قوانين بما يتعارض مع الدستور وطبيعة المجتمع.**
- **إستعارة الحكومة لنماذج إصلاحية قديمة أدت إلى زيادة الفوارق الطبقية وأعطت مزيداً من الإقصاء القهرى للفقراء.**

---

(١) مأمون أفندى: "مصر تزيف السياسة"، الشرق الأوسط، العدد١٢٩٤٢، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥، ص١٦.

(٢) سليم نصار: "مصر كبرى ديمقراطيات العرب"، الحياة، العدد١٩٩١١، بتاريخ٢٠١٦/١٠/١٢، ص١١.

- **تنامى شرائح الرأسمالية بشكل ملحوظ، مما شكل بيئة ملائمة لبروز شبكة معقدة من العلاقات والمصالح المشبوهه بين المال والسلطة.**
- **السياسات الخاطئة ساعدت على تكريس منظومة من القيم السلبية التي كان لها تأثير مدمر على المجتمع المصري، حيث انتشرت قيم المذاهب، والكسب السريع، وعدم إحترام قيمة العمل، وثقافة الفساد، بما يخالف ذلك قواعد التحول الديمقراطي وسيادة القانون.**
- **تأكل أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى مما أثر سلباً على دورها في تعزيز التحول الديمقراطي.(١).**

ولذلك حددت أطروحات صحف الدراسة مجموعة من الأطر لإنتشال مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث من كبوتها وشملت الآتي:

- **ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وتتمتع كل سلطة منها بإستقلال في عملها، وفي آليات أتخاذ القرارات وما يسند لها من صلاحيات.**
- **لا يجوز إستئثار أي سلطة بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكل لها.**
- **لابد من وجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاث، بيحث تمارس كل منهما صلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى ولضمان إلتزام كل سلطة بحدودها.**
- **إن الفصل المقصود بين السلطات هو الفصل المتوازن في توافق وإنسجام.**
- **إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والدستور.**
- **الإهتمام برعاية مصالح الشعب وصياغة حياته ومستقبله.**
- **تحديد الأطر السياسية لممارسة الشعب حقوقه السياسية.**
- **توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وتفضيل اللامركزية في الإدارة،**
- **توفير الأطر التنظيمية والقانونية داخل كل سلطة بما يكفل لها حسن الأداء بحرية واتقان ودقة.**
- **توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الإدارة والرقابة وبناء شكل الحكم،**

---

(١) انظر المقالات الآتية:

- عبد المنعم السعيد: "الجمهورية الثالثة"، الشرق الأوسط، العدد١٢٩١، بتاريخ٢٠١٣/٧/١٨، ص١٦.
- غسان شربل: "مأساة الحكومة المصرية"، الحياة، العدد٢٠٦٠، بتاريخ٢٠١٨/٢/١٩، ص١.
- محمد أبو الفضيل: "ملامح يقظة القدرة الناعمة في مصر"، العرب، العدد١٠٢٣٥، بتاريخ٢٠١٦/٤/٤، ص٩.
- عاصم عليوة: "النسخة المصرية لبائع السمك"، القدس، العدد٨٦٦٢، بتاريخ٢٠١٦/١١/٣٠، ص٢٦.

واقتراح المشروعات القوانين.(١).

خامساً: أطروحة مصر تمضى بثبات في طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي

قدمت بعض الكتابات داخل الصحف محل الدراسة هذه الأطروحة على أنها الجوهر الحقيقي للإصلاح السياسي المنشود في مصر،فقد جاء الخطاب الصحفي في مجمله مؤكداً على أن المشهد المصري بعد ثورة٣٠يونيو ٢٠١٣ أفرز العديد من التحديات التي تطلبت من القائمين على النظام السياسي سرعة تنفيذ خارطة الطريق الجديدة التي تم الإعلان عنها في ٣يوليو٢٠١٣، وذلك حتي يمكن أزالة كافة العراقيل التي تعيق أى خطوة جادة للإصلاح والتحول الديمقراطي.

وقد أكد حسين شبكشي في مقاله "مستقبل الحياة السياسية في مصر"[٢] بالشرق الأوسط،على أن الدولة المصرية قهرت الظلم والإستبداد السياسي الناجم عن الزواج الغير شرعي بين السلطة والثروة، وذلك في الثورة الأولي، كما قهرت الفاشية في أسوأ صورها، وهي الفاشية الدينية التي اختبات زوراً خلف الدين الإسلامي، فالدولة المصرية وضعت قدمها على أول طريق الإصلاح وإنطلقت بثبات نحو الديمقراطية، بعد أن أفشلت جميع المخططات التي تم الإعداد لها منذ سنوات،كما أشار عبد الحليم قنديل في "مصر تمضى بقوة نحو

---

(١) انظر المقالات الآتية:

- محمد أبو الفضيل: "الاحتواء مدخل مصر لتطويق الأزمات"، العرب، العدد١٠١٢٧، بتاريخ٢٠١٥/١٢/١٤، ص٩.
- افتتاحية الشرق الأوسط، "مواجهة الفساد المصري"، الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص١٦.
- زهير قصيباني: "الفساد في مصر فوق الحد"، الحياة، مرجع سابق، ص١.
- خالد الشامى، "السيسي ومعضلة الترشح للرئاسة"، القدس، العدد٧٦١٠، بتاريخ٢٠١٣/١٢/٧، ص٢٠.
- هيثم حسين، "السيسي يحاول تحصين نظامه بالحرب على الفساد"، العرب، العدد١٠٠٩٥، بتاريخ٢٠١٦/١١/١٢، ص٩.
- عبد الرحمن الراشد: "وماذا بعد ذلك يا مصر"، الشرق الأوسط، العدد١٣٢١١، بتاريخ٢٠١٨/١/١٤، ص١٥.
- محمد الأشهب: "دائرة الفساد في مصر"، الحياة،مرجع سابق، ص١٦.
- كمال الهلباوى: "مصر الدستور الجديد"، القدس، العدد٧٧٣٩، بتاريخ٢٠١٤/٥/٨، ص٢٠.

(٢) حسين شبكشي: "مستقبل الحياة السياسية في مصر"، الشرق الأوسط، العدد١٤١٠٥، بتاريخ٢٠١٧/٧/١١م، ص١٦.

الإصلاح"[١]، بالقدس، إلى أن مصر تسعى بكل قوة وإرادة إلى تنفيذ خارطة الطريق للوصول إلى دولة ديمقراطية ليس سياسياً فقط، وإنما اقتصادياً أيضاً، من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار الإقتصادي، حيث أن هناك العديد من الدول خاضت الديمقراطية الإقتصادية كمدخل لتحقيق دميقراطية سياسية، ومصر مؤهلة حالياً لتطبيق هذا المسار، وأكد على ذلك محمد أبو الفضيل في مقاله "مصر وحلم الديمقراطية"[٢]، بالعرب، حيث قال أن مصر تجرى على قدم وساق لتحقيق التحول نحو الديمقراطية، فعمليات الإصلاح السياسي التي تبنتها إستهدفت العديد من الإجراءات على رأسها تنشيط الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، وتفعيل مواد الدستور المتعلقة بالحريات العامة، وإحترام مبادئ الفصل بين السلطات، وتداول السلة، وضمان المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية.

وأتفق كلاً من الشرق الأوسط في "الإصلاح السياسي في مصر متى وكيف"[٣] وغسان شربل في "مصر نحو طريق جديد للإصلاح"[٤] ، بالحياة على أن الدولة المصرية تسير بخطى ثابتة قوية في إحداث التحول الديمقراطي، وهذا الثبات ناتج عنه إدارك القيادة السياسية لأهمية أحداث الإصلاح السياسي واتخاذ إجراءات التحول الديمقراطي، والوصول إلي صيغة توفيقية بين النخب السياسية والإجتماعية حول إجراء خطوات إصلاحية، فالنظام السياسي في مصر مر بعمليات تغيير واسعة النطاق حتى يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل، والذي تمحور حول الإقرار بالتعددية السياسية الحزبية، وتوفير ضمانات الحريات السياسية والمدنية وإحترام حقوق الإنسان، وإقرار دولة القانون، وإجراءات الإصلاحات الدستورية لتحديد صلاحيات رئيس الدولة والتوصل إلي صيغة لتداول السلطة، مع التوسع في إدراج قيم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي.

---

[١] عبد الحليم قنديل: "مصر تمضى بقوة نحو الإصلاح، القدس، العدد٨٨١١، بتاريخ٢٠١٧/٤/٧، ص٢٠."

[٢] محمد أبو الفضل: "مصر وحكم الديمقراطية"، العرب، العدد١٩٥٩٢، بتاريخ٢٠١٥/١٠/٣م، ص٩.

[٣] افتتاحية الشرق الأوسط: "الإصلاح السياسي في مصر متى؟ وكيف؟"، الشرق الأوسط، العدد١٥٥٥٠، بتاريخ٢٠١٨/٤/٦م، ص١.

[٤] غسان شربل: "مصر نحو طريق جديد للإصلاح"، الحياة، العدد١٨٥٩٣، بتاريخ٢٠١٤/٤/١م، ص١.

سادساً: أطروحة الإصلاح السياسي في مصر لا يرقى إلى التحول الديمقراطي

جاءت بعض كتابات الرأي لصحف الدراسة الأربعة في مجملها مؤكداة على أن الإصلاح السياسي في مصر لا يرقي للتحول الديمقراطي منذ ثورة يناير٢٠١١ فلحظات الديمقراطية في مصر محدودة وفقيرة وعبارة عن ومضات وغالباً أنتهت بهزيمة أى تحول ديمقراطي، فالإصلاح السياسي المصري أصبح كاللبانة التي فقدت قوامها من كثرة إستخدامها ومن عدم تحديد مضمونها وفي سبيل ذلك كتبت القدس في "التحول الديمقراطي في مصر"[١]أن هناك مؤشرات محددة بشأن حدوث تغير جوهرى في توجهات النظام السياسي المصري، وخريطة القوى الفاعلة، وتشكيل البرلمان، وإدارة العملية الإنتخابية، ومستوى حرية التعبير، وطبيعة القضايا المثارة، وإهتمامات الرأى العام، وقال محمد أبو الفضيل في "إقرارات التحولات الديمقراطية في مصر"[٢]، بالعرب،أنه لا يوجد قواعد عامة في مصر حاكمة للتحول الديمقراطي مما يثير ذلك إحتمالات سيئة تتعلق بطبيعة الدولة المدنية أو تماسك المجتمع، أو استمرار النظام السياسي كما لا يوجد توافق عام حول المحددات المفترضة للتحول الديمقراطي المرغوب، ولا سيما مع سيادة رؤية شديدة المحافظة تنحاز لإستقرار الدولة على حساب الطموح الديمقراطي.

كما قالت هدى الحسيني في مقالها "التحولات الديمقراطية في مصر"[٣]، بالشرق الأوسط،أن التحولات الديمقراطية في الدولة المصرية أفرزت تدخلات خارجية واسعة، وتأثيرات حادة للعامل الديني، وحالات إحتقان سياسي ، وعدم إستقرار أمنى، مع تأثر هيكل الدولة، إضافة إلى تقلصات إجتماعية حادة، وعدم يقين بشأن المستقبل.

وفي هذا الصدد أكد مأمون فندى، في "تأثير التحول الديمقراطي في مصر"[٤]، بالحياة،على أن ما تشهده مصر يعد إصلاحاً سياسياً وليس تحولاً ديمقراطياً، فهناك محدودية في أثر التعديلات المؤسسية والدستورية والقانونية على هيكل نظام الحكم، ونمط توزيع القوه داخل النظام المصري، وهناك تحديات تحول دون

---

(١) رأى القدس: "التحول الديمقراطي في مصر"، القدس، العدد٧٩١٣، بتاريخ٢٠١٤/١٠/٣١م، ص٢١.

(٢) محمد أبو الفضيل: "إفرازات التحولات الديمقراطية في مصر"،العرب، العدد١٠٨٧٥، بتاريخ٢٠١٨/١/٢٠م، ص٩.

(٣) هدى الحسيني: "التحولات الديمقراطية المصرية"، الشرق الأوسط، العدد١٢٦٨٩، بتاريخ٢٠١٣/١١/١٨م، ص١٦.

(٤) مأمون فندى: "أنجاز التحول الديمقاطي في مصر"، الحياة، العدد١٨٩٤٥، بتاريخ٢٠١٤/١٠/١م، ص١٦.

إنتقال النظام المصري إلى الديمقراطي، ومنها الإستمرار على حساب التغيير، وغياب الإتفاق على مرجعية الدولة وتسلطيه الثقافة السياسية، وتسيب القوى الأمنية والمعارضة، فالتعديلات الدستورية المقترحة تنطوى على مزايا أهمها تخفيف الشروط التعجيزية للترشح لرئاسة الجمهورية، وتعزيز سلطة البرلمان، وإعتماد قانون إنتخابي جديد يضمن التمثيل السياسي للمرأة لكن هذه التعديلات لم تمس قضايا جوهرية تعد صلب التحول الديمقراطي مثل تحديد مدة ولاية الرئيس، وإلغاء حالة الطوارئ، وإلغاء القيود على حرية الصحافة والإعلام.

سابعاً: أطروحة الإصلام السياسي في مصر مرتبط بالإصلام الاقتصادي:

قدم خطاب صحف الدراسة العديد من الأفكار والرؤى حول هذه الأطروحة، فقد جاء بوجه عام مؤكداً على أن الإصلاح السياسي والإصلاح الإقتصادي في مصر وجهان لعملة واحدة، وأن مستقبل التحول الديمقراطي المصرى يقوم على الإصلاح السياسي والإقتصادي معاً، ولا يسبق أحدهما الآخر،فإذا أرادت مصر إصلاحاً سياسياً فعليها بالإصلاح الإقتصادي، حيث أنه لا يمكن فصل السياسة عن الإقتصاد، ولذلك كتب ناصر عبد الرحمن في مقاله "من يسبق الآخر في مصر"[١]،بالقدس أنه إذا كان الإقتصاد هو الإنتاج وتوزيع الثروة، فإن ذلك يرتبط تماماً بالسياسة والعدل بطبيعة الحال، كما أن البدائل المختلفة لحل أى مشكلة إقتصادية يتم إتخاذها بقرار سياسي، فلا يمكن حدوث عدالة إجتماعية وتوزيع عادل للثروات دون إصلاح سياسي.

وإضاف سليمان الدوسري في مقاله "سياسة السلحفاه المصرية"[٢]،بالشرق الأوسط، أنه في حالة مصر هناك شرطان لتحقيق العدالة لا يمكن توافرهما دون الإصلاح السياسي، أولهما حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية الضارة، وثانيهما مكافحة الفساد، هذا الفساد الذي يفوق الإستثمارات المحلية والأجنبية ويعرقلها في ظل وطأة الجهاز الإداري المترهل.

ويرى محمد شومان في مقاله "حقيقة التشريعات في مصر"[٣]،بالحياة، أن مصر لا تنقصها التشريعات والقوانين ولا البنية المؤسسية بقدر ما تنقصها

---

[١] ناصر عبد الرحمن: "من يسبق الآخر في مصر"، القدس، العدد٧٧٧١، بتاريخ٢٠١٤/٦/٩م، ص١٩.

[٢] سليمان الدوسري: "سياسة السلحفاه المصرية"، الشرق الأوسط، العدد١٤٠١٥، بتاريخ٢٠١٧/٧/٢١م، ص١٤.

[٣] محمد شومان: "حقيقة التشريعات في مصر"، الحياة، العدد٢٠٠٦، بتاريخ٢٠١٨/٣/١م، ص١٦.

الإرادة الإقتصادية، فالقضية في مصر ليس في غياب الديمقراطية وأساليب تفعيلها، بل في غياب التنمية الإقتصادية الشاملة والتي تحدد أصل العلاقة بين الدولة وأفرادها من جهة وبين الدولة والعالم الخارجى من جهة أخرى، لذا لا يمكن الفصل بين الجوانب الإقتصادية والجوانب السياسية، حيث أن الدولة تسعى دائما وبوسائل سياسية لتحقيق أهداف إقتصادية، وكذلك فإنها تعمل بمزايا إقتصادية لتحقيق تلك الأهداف السياسية.

ولذلك يرى إبراهيم الزبيدى في "إصلاح إقتصادى أم سياسي"[١]، بالعرب، أن هذا التداخل والإرتباط الوثيق بين الإصلاح السياسي والاقتصادي أدى إلي ظهور نوع من التزواج بينهما وإيجاد نوع من التوازى والتوازن والتواءم والتلازم ولذا فإن الإصلاحات السياسية في مصر مهددة بالإنهيار بسبب غياب الإصلاحات الإقتصادية الجدية، ومن ثم لا يمكن إعطاء الأولويات للإصلاحات الإقتصادية على حساب الإصلاحات السياسية، فمن الخطأ الإعتقاد أن الإصلاحات الإقتصادية في مصر تمهد الطريق أمام الإصلاحات السياسية، والعكس حيث أنه لا تتحقق لبرامج الإصلاح الإقتصادى الإستدامة إلا إذا ترافقت مع تحسينات موازية في الظروف السياسية وسيادة القانون.

ولتقريب الصورة بشكل أكبر وضح حسن شامى في "ماهيه الإصلاح السياسي في مصر"[٢]، بالقدس، طبيعة العلاقة بين الإصلاح السياسي والإقتصادي بقوله أنه لا يمكن تحقيق إصلاح إقتصادى سليم في ظل غياب إصلاح سياسي والعكس مبرراً ذلك بأسباب عديدة: أولها أن السياسة الإقتصادية ليست ورقة بحثية، وثانيها أن الإصلاح الإقتصادي يدعم الإصلاح السياسي، ومتخذ القرار السياسي يجب أن يكون على علم بما يحدث إقتصادياًعلى مستوى المجتمع، وثالثهما أن الإصلاح الإقتصادي يجعل القرار السياسي أكثر عجالة وكفاءة وأقل فساداً، ورابع الأسباب يتمثل في كون أن مصر مقبلة على إتخاذ قرارات سياسية مهمة ومن الضرورى أن يكون هناك دور للمشاركة الشعبية للعمل على تقبل هذه القرارات عن طريق دعم الإصلاح الإقتصادي، أما خامس الأسباب فإنه يتركز في أن الإصلاح الإقتصادي يمنح الإصلاح السياسي حظاً أكبر في شأن تصحيح قراراته.

---

[١] إبراهيم الزبيدي: "إصلاح اقتصادى أم سياسي"،العرب، العدد١٠٥٢٣، بتاريخ٢٠١٧/١/٢٥م، ص٨.

[٢] حسن شامى: "ماهية الإصلاح السياسي المصرى"، الحياة، العدد١٩٠٩٠، بتاريخ٢٠١٥/٧/٥، ص١٦.

ويضيف محمد أبو الفضيل في "ماهيه الإصلاح المصرى"[١]، بالعرب، قائلاً أنه يوجد نوع من التزامن في مصر بين الإصلاح السياسي والإقتصادى، فهي على دراية بأن التوجه نحو الإصلاح السياسي لا يجب أن يتم بمعزل عن الإصلاح الإقتصادي والعكس لأن الوضع في مصر في هذه المرحلة خاصة بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ يحتاج إلى الإصلاح الشامل وليس السياسي أو الإقتصادى فقط وأهم مرجع في ذلك هو الدستور والبرلمان، ويؤكد على ذلك طارق أبو العنيين في مقاله "مصر بحاجة إلى إصلاح شامل"[٢]،بصحيفة الحياة، بقوله أن مصر في ظل النظام السابق ولت معظم إهتمامها لتحقيق الإصلاح الإقتصادى بإعتباره الأساس لجميع الإصلاحات التي يجب أن تقوم بها البلاد وفي الوقت الذي كرست فيه مصر جميع جهودها لتحقيق الإصلاح الإقتصادي خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، لم تول أي إهتمام للإصلاح السياسي، حتى ليمكن القول أن البلاد تحولت إلى ما يشبه المسخ الذي يقوم على ساق طويلة وقوية إقتصادياً يقابلها ساق أخرى قصيرة وعاجزة على الحركة سياسياً مما أدى في نهاية المطاف لتعثر النظام ككل وسقوطه.

ولذا يرى عبد الحليم قنديل في "هل يمكن إرجاء الدستور المصري"[٣]بالقدس، أن القرار الإقتصادي هو قرار سياسي بطبعه فلا يمكن إرجاء الإصلاح السياسي لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والعكس لأن مصر في الوقت الراهن تحتاج إلى مناخاً سياسياً سليماً قائم على العدالة الإقتصادية وبهذا لا يمكن فصل السياسة عن الإقتصاد ولا يمكن حدوث عدالة إجتماعية دون إصلاح سياسي، فالتحول الديمقراطي يبدأ بالسياسة وينتهي بنجاح الإقتصاد، فلا إصلاح سياسي بدون إقتصاد، ولا إصلاح إقتصادى بدون إصلاح سياسى، لأن الديمقراطية تعتبر أكثر مرونة وكفاءة في التكيف مع متطلبات المجتمع إذا سار الإصلاح السياسي على نفس نمط الإصلاح الإقتصادي.

ولهذا يقول هيثم الزبيدي في "حوار حول مستقبل مصر"[٤]،بالعرب، أن عمليات التحول والتغيير في مصر تتمحور حول متطلبات الإصلاح واشتراطاته وإجراءاته

---

(١) محمد أبو الفضيل: "ماهية الإصلاح المصري"، العرب، العدد١٠٦٥٩، بتاريخ٢٠١٧/٦/١٠م، ص٨.

(٢) طارق أبو العنيين: "مصر بحاجة إلى إصلاح شامل"، الحياة، العدد١٩٤١٣،بتاريخ٢٠١٦/٣/٢م، ص١٦.

(٣) عبد الحليم قنديل: "هل يمكن إرجاء الدستور المصري"، القدس، العدد٧٥٧٤١، بتاريخ٢٠١٣/٨/١٧م، ص٢٠.

(٤) هيثم الزبيدى: "حوار حول مستقبل مصر"، العرب، العدد١٠٥٩٥، بتاريخ٢٠١٤/٤/٧، ص٨.

و تسلسله الزمنى، واستراتيجياته وسياساته، وطبيعة العلاقة بين الإصلاح الإقتصادى والإصلاح السياسي، فالإضطرابات المصاحبة لعمليات التحول الديمقراطي في جميع الدول المتقدمة كانت ناتجة عن التباعد والإختلاف بين الإصلاح السياسي والإقتصادى، لذا فإن الإصلاح السياسي والإقتصادى خطان يجب أن لا ينفصلان في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها مصر إذا إنهما يشكلان خطين رئيسيين وأساسيين في المسيرة الوطنية، ويجب أن لا يتبعان بعضهما بعضاً.

كما طرح إميل أمين في "الإصلاح السياسي المصرى...متى وكيف"[١]،بالشرق الأوسط، أنه من المفترض أن تصاحب عمليات الإصلاح السياسى في مصر التي تجرى على قدم وساق عمليات إصلاح إقتصادى، فالديمقراطية كآلية إدارة الحكم الصالح المؤمنة بالتعددية والتعايش السلمى بين طبقات المجتمع لها إنعكاس كبير على الإصلاح الإقتصادى، وتحقيق الديمقراطية من خلال وجود نظام الحكم الصالح أولاً الذي يساعد على نجاح الإصلاح الإقتصادى.

ولذلك أعتبر خالد زكى في: "تأملات سياسية مصرية حول تداول السلطة"[٢]،بالقدس، أن الإهتمام بإصلاح المؤسسات الإقتصادية في إطار الإصلاح الاقتصادى الشامل هو حجر الزاوية التي يقوم عليها الإصلاح السياسي، حيث يصعب أتخاذ خطوات من شأنها تدعو للتحول الديمقراطي والتغيير السياسي قبل إستكمال مقومات الإصلاحات الإقتصادية في مصر، فإستدامة الإصلاح السياسي وضمان تحقيق نتائجه يتطلب وجود إصلاح إقتصادى مرن يتقبله المجتمع لأنه هو شرط التنمية السياسية.

خلاصة القول طرحه هيثم الزبيدي في مقاله بصحيفة العرب تحت عنوان "مصر في قلب العاصفة" حيث قال أن مفتاح البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات السياسية، هو الحكم الديمقراطي الصالح الذي يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية صنع القرارات الحكومية والإصلاحات الإقتصادية، فالإصلاح السياسي يحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح والإجراءات، ومؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة، ووضع قواعد دستورية

---

[١] إميل أمين: "الإصلاح السياسي في مصر متى وكيف"، الشرق الأوسط، العدد١٤١٠٦، بتاريخ٢٠١٧/٧/١٢م، ص١٤.

[٢] خالد زكى: "تأملات مصرية حول تداول السلطة"، القدس، العدد٧٥٠٩، بتاريخ٢٠١٣/٨/٩م، ص٢٠.

تنظم النظام السياسي بالإضافة إلى برامج إصلاح إقتصادى شاملة وطويلة الأمد، وهذه العوامل غاية في الأهمية لتحقيق الإصلاح السياسي.[١].

ومن هنا فإن آليات التنفيذ العادل للإصلاح السياسي قائم على الإصلاح الإقتصادى في المقام الأول ثم الحكم الصالح وتطبيق القانون والشفافية والمساءلة وإحترام حقوق الإنسان والحريات العامة مع السعى إلى مشاركة المجتمع في إدارة المؤسسات وصنع القرار السياسي، ومن خلال هذه الاليات والمبادئ يتحقق الإصلاح والإستقرار السياسي في مصر القائم على وجود علاقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والديمقراطية، فالديمقراطية عبر آلياتها السابقة الذكر والنمو الإقتصادى عبر خفض البطالة والفقر وزيادة الإنتاجية لها أنعكاسات إيجابية على المشاريع الإصلاحية السياسية من ثم على المجتمع[٢]

---

[١] هيثم الزبيدى: "مصر في قلب العاصفة"، العرب، العدد١٠٨٧٥، بتاريخ٢٠١٨/١/٢٠م، ص٩.

[٢] انظر المقالات الآتية:

- شريف الشافعى: "الاحتجاجات المصرية ودوافعها"، العرب، العدد١٠٨٥٨، بتاريخ٢٠١٨/١/٣م، ص٨.
- حسين شبكشى: "الشركات أهم من الحكومات المصرية في مصر"، الشرق الأوسط، العدد١٣٠١٣، بتاريخ٢٠١٧/٧/١٩م، ص١٦.

المحور الثاني: الأطر المرجعية للخطاب الصحفي المتعلق بقضايا الإصلاح السياسي في مصر، وكيفية توظيفها، وإستراتيجيات هذا التوظيف

م	القضايا	الصحف / الأطر	الحياة		الشرق الأوسط		القدس		العرب		المجموع	
			ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	الإصلاح الدستوري والتشريعي	المرجعية السياسية	١٠	٢٠٪	١١	١٩.٦٪	١٥	٢٤.٢٪	٩	٢٧.٣٪	٤٥	٢٢.٤٪
٢		المرجعية القانونية	٢٢	٤٤٪	٢٣	٤١٪	٢٨	٤٥.٢٪	١٣	٣٩.٣٪	٨٦	٤٢.٨٪
٣		المرجعية الدينية	٧	١٤٪	٨	١٤.٣٪	٧	١١.٣٪	٣	٩٪	٢٥	١٢.٤٪
٤		المرجعية التاريخية	٨	١٦٪	٩	١٦٪	١٠	١٦.١٪	٧	٢١.٢٪	٣٤	٧٪
٥		المرجعية الثقافية	٣	٦٪	٥	٩.١٪	٢	٣.٢٪	١	٣.٢٪	١١	٥.٤٪
المجموع			٥٠	١٠٠٪	٥٦	١٠٠٪	٦٢	١٠٠٪	٣٣	١٠٠٪	٢٠١	١٠٠٪
١	الإصلاح في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان	المرجعية السياسية	١١	٢٤٪	٩	٢٠.٥٪	١٣	٢٢.٨٪	٧	٢٨٪	٤٠	٢٣.٢٪
٢		المرجعية القانونية	١٧	٣٧٪	١٨	٤١٪	٢٤	٤٢.١٪	٩	٣٦٪	٦٨	٣٩٥٪
٣		المرجعية الدينية	٥	١١٪	٦	١٣.٦٪	٧	١٢.٣٪	٣	١٢٪	٢١	١٢.٣٪
٤		المرجعية التاريخية	٩	١٩.٥٪	٨	١٨.٢٪	١٠	١٧.٥٪	٥	٢٠٪	٣٢	١٨.٥٪
٥		المرجعية الثقافية	٤	٨.٥٪	٣	٧.٣٪	٣	٥.٣٪	١	٤٪	١١	٦.٥٪
المجموع			٤٦	١٠٠٪	٤٤	١٠٠٪	٧٥	١٠٠٪	٢٥	١٠٠٪	١٧٢	١٠٠٪
١	إصلاح السلطات الثلاث	المرجعية السياسية	١١	٢٦.٢٪	٨	٢٥٪	١٣	٢٧٪	٨	٢٧.٦٪	٤٠	٢٦.٥٪
٢		المرجعية القانونية	١٥	٣٥.٧٪	١٠	٣١.٢٪	١٨	٣٧.٥٪	١٠	٣٤.٥٪	٥٣	٣٥٪
٣		المرجعية الدينية	٥	١٢٪	٤	١٢.٥٪	٦	١٢.٥٪	٤	١٣.٨٪	١٩	١٢.٦٪
٤		المرجعية التاريخية	٨	١٩٪	٦	١٨.٥٪	١٠	٢٠.٨٪	٦	٢٠.٧٪	٣٠	١٩.٩٪
٥		المرجعية الثقافية	٣	٧,١٪	٤	١٢.٥٪	١	٢.٢٪	١	٣.٤٪	٩	٦٪

المجموع			٤٢	١٠٠٪	٣٢	١٠٠٪	٤٨	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪	١٥١	١٠٠٪
١	إصلاح الفساد	المرجعية السياسية	٩	٢٨.١٪	١١	٢٤٪	١٢	٢٨٪	٧	٣٣.٣٪	٣٩	٢٧.٥٪
٢		المرجعية القانونية	١٣	٤٠.٦٪	٢٠	٣٤.٥٪	١٥	٣٥٪	٨	٣٨٪	٥٦	٣٩.٤٪
٣		المرجعية الدينية	٣	٩.٤٪	٥	١٠.٩٪	٥	١١.٦٪	٢	٩.٥٪	١٥	١٠.٦٪
٤		المرجعية التاريخية	٥	١٥.٦٪	٧	١٥.٢٪	١٠	٢٣.٢٪	٣	١٤.٣٪	٢٥	١٧.٦٪
٥		المرجعية الثقافية	٢	٦.٣٪	٣	٦.٥٪	١	٢.٢٪	١	٤.٩٪	٧	٤.٩٪
المجموع			٣٢	١٠٠٪	٤٦	١٠٠٪	٤٣	١٠٠٪	٢١	١٠٠٪	١٤٢	١٠٠٪
الإجمالي			١٧٠	٢٥.٧٪	١٧٨	٢٦.٧٪	٢١٠	٣١.٥٪	١٠٨	١٦.٣٪	٦٦٦	١٠٠٪

توضح نتائج الجدول السابق تنوع الأطر المرجعية التي إستقت منها صحف الدراسة أطروحات الخطاب الصحفي بشأن قضايا الإصلاح السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م، فقد جاءت الأطر المرجعية القانونية في الترتيب الأول على مستوى قضايا الدراسة الأربعة في الصحف محل الدراسة وذلك بنسبة ٣٩.٥٪، من إجمالي الأطر المرجعية، تلاهما الأطر المرجعية السياسية بنسبة ٢٤.٦٪، ثم الأطر المرجعية التاريخية بنسبة ١٨.٢٪، فالمرجعيات الدينية بنسبة ١٢٪، تلاهما المرجعيات الثقافية في الترتيب الأخير بنسبة ٥.٧٪.

المحورالثالث: مسارات البرهنة في خطاب الصحافة العربية الدولية نحو قضايا الإصلاح السياسي في مصر

الصحف / مسارات البراهنة		الحياة		الشرق الأوسط		القدس		العرب		المجموع	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
منطقية	مبررات قانونية	١٠	٢٠.٨٪	١٠	١٧.٥٪	٤	١٠.٥٪	٧	١٥.٥٪	٣١	١٦.٥٪
	مبررات سياسية	٧	١٤.٦٪	١٣	٢٢.٨٪	٥	١٣.٢٪	٨	١٧.٨٪	٣٣	١٧.٥٪
	مبررات إقتصادية	٣	٦.٢٪	٣	٥.٣٪	١	٢.٦٪	٢	٤.٤٪	٩	٤.٨٪
	مبررات تاريخية	٣	٦.٢٪	٤	٧٪	٣	٧.٩٪	٤	٨.٩٪	١٤	٧.٤٪
	مبررات دينية	٢	٤.٢٪	١	١.٧٪	٢	٥.٣٪	٢	٤.٤٪	٧	٣.٧٪
	مبررات ثقافية	١	٢٪	٢	٣.٥٪	٢	٥.٣٪	١	٢.٢٪	٦	٣.٢٪
	أقوال المسئولين	٩	١٨.٧٪	٨	١٤٪	٧	١٨.٤٪	١٠	٢٢.٢٪	٣٤	١٨٪
	الإعتماد على الأرقام والإحصاءات	٨	١٦.٧٪	٩	١٥.٨٪	٨	٢١٪	٥	١١.١٪	٣٠	١٦٪
	بيانات وتقارير	٥	١٠.٦٪	٧	١٢.٤٪	٦	١٥.٨٪	٦	١٣.٥٪	٢٤	١٢.٩٪
المجموع		٤٨	١٠٠٪	٥٧	١٠٠٪	٣٨	١٠٠٪	٤٥	١٠٠٪	١٨٨	١٠٠٪
غير منطقية	عرض وجهة النظر الواحدة	٨	٤٧٪	٩	٥٦.٢٪	٢٧	٥٤٪	٦	٦٠٪	٥٠	٥٣.٨٪
	شعارات بلاغية واستمالات عاطفية ودلالات ورموز	٩	٥٣٪	٧	٤٣.٨٪	٢٣	٤٦٪	٤	٤٠٪	٤٣	٤٦.٢٪
المجموع		١٧	١٠٠٪	١٦	١٠٠٪	٥٠	١٠٠٪	١٠	١٠٠٪	٩٣	١٠٠٪
الإجمالي الكلي للمسارات		٦٥	١٠٠٪	٧٣	١٠٠٪	٨٨	١٠٠٪	٥٥	١٠٠٪	٢٨١	١٠٠٪

توضح بيانات الجدول السابق أن مسارات البرهنة المستخدمة في خطاب الصحافة العربية الدولية نحو قضايا الإصلاح السياتسي في مصر تنوعت وتعددت وجاءت على مستويين هما المسارات المنطقية في المقام الأول بنسبة ٦٧٪، ثم المسارات الغير منطقية في المقام الثاني بنسبة ٣٣٪، وقد تمثلت المسارات المنطقية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة لإثبات صحة مقولاتها في أقوال المسئولين في المقام الأول وذلك بنسبة ١٨٪، ثم المبررات السياسية بنسبة ١٧.٥٪ تلاها المبررات القانونية بنسبة ١٦.٥، ثم الإعتماد على الأرقام والإحصاءات بنسبة ١٦٪، ثم البيانات والتقارير بنسبة ١٢.٥٪، فالمبررات التاريخية بنسبة ٧.٤٪، تلاها المبررات الإقتصادية بنسبة ٤.٨٪، ثم المبررات الدينية والتي جاءت بنسبة ٣.٧٪، ثم المبررات الثقافية والتي جاءت في المقام الأخير بنسبة ٣.٢٪.

أما المسارات الغير منطقية والتي اعتمدت عليها صحف الدراسة للتدليل على صحة مقولاتها فقد تمثلت في فئتين هما: عرض وجهة النظر الواحدة في المقام الأول والتي بلغت نسبتها٥٣,٨٪ ، ثم استخدم الشعارات البلاغية والإستمالات العاطفية ودلالات الألفاظ وذلك بنسبة ٤٦.٢٪.

المحور الرابع: القوى الفاعلة التي تضمنها الخطاب الصحفي لصحف الدراسة، والأدوار المنسوبة لها.

إستخدمت صحف الدراسة عدة قوى فاعلة في معالجتها لأطروحات الخطاب الصحفي الذي تبنته تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر، وتشير البيانات إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي جاء في مقدمة هذه القوى بنسبة ٩.٧٪ بواقع(١٣٥تكراراً)، وقد نسبت له أدوار إيجابية بنسبة١٧.٤٪بواقع (٩٨تكراراً)، ثم أدوار سلبية بنسبة ٤.٥٪ بواقع (٣٧تكراراً)، وفي الترتيب الثاني جاء القضاء المصري بنسبة ٦.٧٪ بواقع(٩٣تكراراً)، وقد نسبت له أدوار إيجابية في المقام الأول بنسبة ٩.٦٪ أي(٥٥تكراراً)، ثم أدوار سلبية بنسبة ٤.٥٪ أي(٣٨تكراراً).

ثم جاء رئيس الوزراء المصري الحالي شريف إسماعيل في الترتيب الثالث بنسبة ٦.٢٪ بواقع(٨٦ تكراراً)، وقد نسبت له أدواراً سلبية في المقام الأول بنسبة ٧.٩٪ بواقع(٦٤تكراراً)، ثم أدوراً إيجابية بنسبة ٣.٨٪ أي(٢٢ تكراراً).

وفي الترتيب الرابع جاء القضاء في مصر بنسبة ٥.٩٪ بواقع(٨٢ تكراراً) وقد نسبت لهم أدواراً إيجابية في المقام الأول بنسبة٨.٢٪ أي بواقع(٤٧تكراراً)، ثم أدواراً سلبية بنسبة ٤.٣٪ بواقع(٣٥ تكراراً).

ثم جاء رئيس البرلمان المصري الحالي على عبد العال في الترتيب الخامس بنسبة ٥.٥٪ بواقع(٧٧ تكراراً)، وكانت السمات السلبية هي الغالبة بنسبة ٦.٩٪ بواقع (٥٦تكراراً)، أما السمات الإيجابية فكانت نسبتها ٣.٧٪ بواقع(٢١تكراراً).

تلاه في الترتيب السادس بنسبة ٥.٤٪ منظمات المجتمع المدني بواقع ٧٥ تكرار وجاءت نسبة السمات السلبية لهذه الفئة ٧٪ بواقع(٧٥ تكرار)، أما السمات الإيجابية فقد بلغت ٣.١٪ بواقع(١٨ تكرار).
ثم جاءت بنفس النسبة ٥٪ بواقع(٧٠تكراراً) كلاً من أعضاء البرلمان المصري الذي نسبت له أدوار سلبية بنسبة ٦.٢٪ بواقع(٥١ تكرار) ثم أدوار إيجابية بنسبة ٢.٣٪ بواقع(١٩تكراراً) وكذلك الأحزاب السياسية المصرية التي نسبت لها أدواراً سلبية في المقام الأول بنسبة ٦.٦٪ بواقع(٥٤ تكراراً) أما الأدوار الإيجابية فقد بلغت نسبتها ٢.٨٪، بواقع(١٦تكراراً) تلاها في الترتيب التاسع وبنفس النسبة أيضاً ٤.٢٪ بواقع(٥٨تكراراً)، الجهاز المركزي للمحاسبات، ووسائل الإعلام المصري، وقد نسبت للجهاز المركزي للمحاسبات سمات سلبية في المقام الأول بنسبة ٤.٩٪ بواقع(٤٠تكراراً) أما السمات والأدوار الإيجابية فقد بلغت نسبتها ٣.١٪ بواقع(١٨تكراراً).
أما وسائل الإعلام المصري فقد ظهرت أيضاً في أدوار سلبية في المقام الأول بنسبة ٥.٧٪ بواقع(٤ تكرارً)، ثم أدوار إيجابية بنسبة ١.٩٪ بواقع(١١تكراراً)، ثم جاء في الترتيب الحادي عشر الرئيس المصري السابق عدلي منصور بنسبة ٤٪ بواقع(٥٧تكراراً) وقد نسبت له أدواراً إيجابية في المقام الأول بنسبة ٦.٣٪ بواقع(٣٦تكراراً)، ثم أدواراً سلبية بنسبة ٢.٦٪ بواقع(٥٥تكراراً)، وفي الترتيب الثاني عشر جاء الوزراء بنسبة ٤٪ بواقع(٥٥تكرار)، وقد نسبت لهم أدواراً سلبية وإيجابية، وكان دورهم السلبي بنسبة ٤.٧٪ بواقع(٣٨تكراراً)أما أدوارهم الإيجابية فكانت نسبتها ٣٪ بواقع(١٧تكراراً).
وجاء في الترتيب الثالث عشر بنسبة ٣.٩٪ هيئة الرقابة الإدارية بواقع (٥٤تكراراً)، وقد نسبت لها سمات سلبية في المقام الأول بنسبة٣.٩٪ بواقع(٣٢تكراراً)، ثم سمات إيجابية بنسبة ٣.٨٪ بواقع(٢٢تكراراً) وظهر رئيس الوزراء السابق إبراهيم محلب في الترتيب الرابع عشر بنسبة ٣.٦٪ وقد نسبت له أدواراً سلبية في المقام الأول بنسبة ٤.٨٪ بواقع(٣٩تكراراً) ثم أدواراً إيجابية بنسبة ١.٩٪ بواقع(١١تكراراً).
وفي الترتيب الخامس عشر جاء رئيس الوزراء الأسبق حازم الببلاوى بنسبة ٣.٥٪ وقد نسبت له العديد من الأدوار السلبية بنسبة ٤.٣٪ بواقع(٣٥تكراراً) أما أدواره الإيجابية فقد بلغت نسبتها ٢.٣٪ بواقع(١٣تكراراً).
ثم جاء عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية الأسبق ورئيس لجنة الخمسين التي كلفت بصياغة الدستور ٢٠١٤م في الترتيب السادس عشر ونسبته ٢.٣٪ بواقع(٤٢تكراراً)، وقد تساوت كل من أدوراه السلبية والإيجابية بواقع(٢١تكراراً)، لكل منها، وقد بلغت نسبة الأدوار السلبية ٢.٦٪ أما الأدوار الإيجابية فقد كانت ٣.٧٪.

ثم جاء في الترتيب السابع عشر جماعة الإخوان المسلمين بنسبة ٢.٧٪ بواقع(٣٦تكراراً) وقد نسبت لهم أدواراً إيجابية بنسبة ٣.٥٪ بواقع(٢٠تكراراً) ثم أدواراً سلبية بنسبة ٢٪ بواقع(١٦تكراراً).

كما جاءت لجنة الخمسين التي كلفت بوضع وصياغة الدستور المصري في عام ٢٠١٤ في الترتيب الثامن عشر بنسبة ٢.٥٪ بواقع(٣٤تكراراً) وقد اتصفوا بأدوار إيجلبية في المقام الأول بنسبة ٣.١٪ وبواقع(١٨تكراراً) في مقابل الأدوار السلبية التي بلغت نسبتها ٢٪ وبواقع(١٦تكراراً).

ثم تساوت نسبة كلاً من الشعب المصري والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مصر وذلك بنسبة ٢.٤٪، وذلك في الترتيب التاسع عشر بواقع(٣٣تكراراً) وقد نسب للشعب المصري أدواراً سلبية في المقام الأول بنسبة ٣.٢٪ وبواقع(٢٦تكراراً) في مقابل ١.٢٪ للأدوار الإيجابية بواقع(٧تكرارات).

أما المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد جاءت في أدوار سلبية في المقام الأول وبنسبة ٢.٤٪ بواقع(١٩تكراراً) وبنسبة ٢.٣٪ للأدوار الإيجابية بواقع (١٤تكراراً) ، وفي الترتيب العشرين ظهرت النخب المثقفة بنسبة ٢.٣٪ في أدوار إيجابية في المقام الأول بنسبة ٤٪ وبواقع(٢٣تكراراً) في مقابل أدوارهم السليبة التي بلغت نسبتها ١.١ بواقع(٩تكرارت).

وفي الترتيب الحادي والعشرين تساوت نسبة كلاً من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري، والشرطة المصرية بنسبة ١.٨٪ بواقع(٢٥تكراراً) وقد ظهرت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان المصري في أدوراً إيجابية في المقام الأول وبنسبة ٢.٤٪ بواقع(١٤تكراراً)، في مقابل الأدوار السلبية التي بلغت نسبتها ١.٣٪ بواقع(١١تكراراً)، أما جهاز الشرطة المصرية فقد ظهرت في خطابات الرأي بصحف الدراسة في أدوار سلبية في المقام الأول بنسبة ٢.٢٪ بواقع(٢٥ تكراراً) في مقابل الأدوار الإيجابية التي بلغت نسبتها ١.٢٪ بواقع(٧تكرارات).

ثم جاءت كاترين اشتون ممثلة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في الترتيب الثالث والعشرين وبنسبة ١.٦٪ بواقع(٢٢تكراراً) وقد نسبت لها أدواراً سلبية في المقام الأول بنسبة ٢٪ بواقع(١٧تكراراً)، ثم جاءت أدوارها الإيجابية بنسبة ١٪ بواقع(٥ تكرارات).

أما منظمة حقوق الإنسان العالمية فقد جاءت في الترتيب الرابع والعشرين بنسبة ١.٤٪ بواقع (٢٠تكراراً)، وقد ظهرت في أدوار سلبية في المقام الأول بنسبة ١.٨٪ بواقع(١٥تكراراً) ثم أدواراً إيجابية في المقام الثاني بنسبة ١٪ بواقع(٥ تكرارات).

وفي الترتيب الخامس والعشرين والأخير حظى الجيش المصري على نسبة ١.٣٪ بواقع(١٨تكراراً) وقد نسب له أدواراً إيجابية بنسبة ٢.٣٪ بواقع(١٣تكراراً) ثم أدواراً سلبية بنسبة ١.٥٪ بواقع(٥ تكرارات).

النتائج العامة للدراسة:

١- تعددت الأطروحات التي قدمها الخطاب الصحفي بالصحف العربية الدولية محل الدراسة خلال فترة البحث فجاءت أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي في مقدمة الأطروحات المحورية الرئيسية لقضايا الإصلاح السياسي ، تلاها الأطروحات الرئيسية لحقوق الإنسان والحريات العامة، ثم أطروحات الفساد ،ثم أطروحات إصلاح السلطات الثلاثة،ثم أطروحة مصر تمضي بثبات في طريق الإصلاح السياسي ، تلاها أطروحة الإصلاح السياسي في مصر لا يرقى إلى التحول الديمقراطي، وفي الأخير جاءت أطروحة الإصلاح السياسي في مصر مرتبط بالإصلاح الإقتصادي.

٢- يوجد نوع من التقارب في الأطروحات المقدمة بالصحف العربية الدولية محل الدراسة حول الجوانب المختلفة لقضايا الإصلاح السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠يونيو٢٠١٣م، وكذلك في ترتيب درجة إهتمام تلك الصحف بهذه الأطروحات

٣- طرحت صحف الحياة والشرق الأوسط والعرب قضايا الإصلاح السياسي في مصر بطريقة بحثية إيجابية ،حيث قدم خطابهم الصحفي هذه القضايا بكل أبعادها وإشكالياتها كما طرح الحلول المناسبة لها، أما صحيفة القدس فقد قدمت الأطروحات المختلفة بشكل وحدات منفردة تخبئ في طياتها تعبيراً غير حقيقياً عن المسار الديمقراطي المصري الحالي، كما كان الطرح بشكل عام لا يخرج عن الإدانة والإتهام والتشويه كذلك حمل خطابها في طرحه وتحليله وتفسيره لقضايا الإصلاح السياسي في مصر بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣م لهجة عدائية واضحة ضد الرئيس والحكومة والبرلمان وتشددت في أحكامها ضدهم ، وهو مايمكن تفسيره في ضوء موقف الصحيفة المعارض للسياسة المصرية الحالية.

٤- اتسمت أطروحات صحف الحياة والشرق الأوسط بالتوازن والإعتدال والموضوعية إلى حد كبير،حيث جمع خطاب تلك الصحف مابين الأطروحات المؤيدة والأطروحات المعارضة والأطروحات المتحفظة لخطوات الإصلاح لسياسي في مصر، بينما اتسم الطرح الصحفي لصحيفة القدس بالمبالغة والإثارة، وعمدت الصحيفة في كثير من الأحيان إلى التركيز على الجوانب السلبية لخطوات الإصلاح السياسي في مصر وحشد الحجج المختلفة لتدعيم ذلك، فالأطروحات المؤيدة قد غابت إلى حد كبير في الطرح الصحفي لهذه الصحيفة، وقد برزت بقوة ووضوح الأطروحات المعارضة.

٥- لم تسَر معالجة الخطاب الصحفي لصحيفتي الحياة والشرق الأوسط في تناولها لقضايا الإصلاح السياسي في مصر على وتيرة واحدة طوال فترة الدراسة ،فقد سجلت الباحثة نوع من التصادم في خطابهما تجسدت حدته وبرزت منتصف عام ٢٠١٦م مع بروز قضية جزيرتي تيران وصنافير وتصاعد حدة الخلافات بين مصر والسعودية حول أحقية إمتلاكهما، وفي هذه الفترة تميزت أطروحات الصحيفتين بوجود نوع من التصارع والرفض لخطوات الإصلاح السياسي في مصر ، لكن سرعان ماخفت حدة هذا الصدام في منتصف عام ٢٠١٧م بعدما أقر البرلمان المصري بأحقية تبعية الجزيرتين للسعودية، في حين لم تتغير نبرة خطاب صحيفة العرب في طرحها لقضايا الإصلاح السياسي في مصر طوال فترة الدراسة ، وتميزت أطروحات الصحيفة بالهدوء والرزانة والإتزان في الشرح والتحليل والتفسير، والذي يعكس مدى إدراك الصحيفة لأهمية المصالح المشتركة بين ليبيا الدولة التي تنتمي إليها الصحيفة ومصر ، وأنه ليس من الصواب إحتدام الصراع بين البلدين، خاصة وأن بينهما مصالح مشتركة وإستراتيجيات ثابتة، بالأخص في مجال محاربة الإرهاب والقضاء عليه،أما صحيفة القدس فلم يسر خطابها الصحفي سوى على نبرة التآمر والتعميم والتجريد والفشل في طرحه لقضايا الإصلاح السياسي في مصر طوال فترة الدراسة ، وهذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء النظم التي تصدر عنها الصحف أو تمولها.

٦- تعددت الرؤى الفكرية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة قضايا الإصلاح السياسي في مصر سواء من حيث عرض القضية، وإشكالياتها، والحلول المقترحة لها ، وهو مايفسر اختلاف رؤية كل صحيفة حسب سياستها التحريرية، وسياسة النظم التي تصدر عنها أو تمولها.

٧- وظفت صحف الدراسة شبكة معقدة من المصطلحات والكلمات والأليات والمرجعيات، والحجج والبراهين، في تناولها لقضايا الإصلاح السياسي، وقد تباينت تلك الشبكة من صحيفة لأخرى بما يتفق في النهاية مع تدعيم وجهة نظر الصحيفة أو كتاب الموضوعات المتعلقة بقضايا الإصلاح السياسي في مصر.

٨- ساهمت العديد من المتغيرات والعوامل في تحديد طبيعة العلاقة بين صحف الدراسة الأربعة وطرحها للخطاب الصحفي تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر، حيث كانت أهم تلك المتغيرات: طبيعة المضمون الصحفي خاصة أن الخطاب الصحفي الذي تناول قضايا الإصلاح السياسي المصري قد إتسم بالتباين من صحيفة لأخرى في طرحها لتلك القضايا خاصة في الإشكاليات واوجه الإتفاق أو الإختلاف، أما المتغير

الثاني فكان التوجه الفكري للصحيفة والذي لعب دورا محوريا في بناء أطروحات صحف الدراسة، بما يبرهن على تأثير الإتجاه الفكري للصحيفة بشكل كبير على طبيعة وإتجاهات الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح السياسي مجال التطبيق، بينما جاء السياق الإنتاجي للخطاب كمتغير ثالث ،حيث أثرت المتغيرات السياسية والإقتصادية والثقافية السائدة في مصر على طبيعة وبنية اتجاهات الخطاب الصحفي لصحف الدراسة نحو قضايا الدراسة المطروحة.

٩- تعددت وتنوعت الأطر المرجعية التي استقت منها صحف الدراسة أطروحات الخطاب الصحفي بشأن قضايا الإصلاح السياسي في مصر وجاءت الأطر القانونية في المقام الأول وذلك بنسبة ٣٩.٥٪، من إجمالي الأطر المرجعية، تلاهما الأطر المرجعية السياسية بنسبة ٢٤.٦٪، ثم الأطر المرجعية التاريخية بنسبة ١٨.٢٪، فالمرجعيات الدينية بنسبة ١٢٪، تلاهما المرجعيات الثقافية في الترتيب الأخير بنسبة ٥.٧٪.

١٠-أدت السياسة التحريرية للصحف الأربعة، والتوجه الفكري الذي تتبناه، دوراً كبيراً في تأطير حدود المرجعية، وتحديد محتواها، وكيفية توظيفها وإستراتيجيات التوظيف، وتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الاستناد إليها، كما يستشف من وراء كل إطار مستخدم سلطة حاضرة ومؤثرة على تحديد طبيعة هذاالإطار

١١-تعددت وتنوعت مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها الصحف العربية الدولية محل الدراسة في البرهنة والتدليل وإثبات صحة مقولاتها المطروحة حول قضايا الإصلاح السياسي في مصر.

١٢-تباينت وسائل الطرح الصحفي في قضايا الدراسة الأربعة بين صحف الحياة والشرق الأوسط والعرب من ناحية، وصحيفة القدس من ناحية أخرى، حيث تبنت الصحف الثلاثة فلسفة الخطاب العقلاني المتزن الذي يسعى إلى محاورة الفكر والعقل أثناء طرحها لجميع قضايا الإصلاح السياسي وذلك عبر الإعتماد على الوسائل المنطقية المقنعة، ودعم المقولات بالأدلة والبراهين والأساليب المنطقية، في حين إتخذت صحيفة القدس من فلسفة الخطاب الدرامي الذي يعتمد على أساليب الإثارة والأسانيد غير المنطقية سبيلاً للإقناع والتأثير والبرهنة بصحة أطروحاتها المقدمة حول قضايا الإصلاح السياسي _محل الدراسة.

١٣-حظيت قضية الحريات العامة وحقوق الإنسان بأعلى مسارات برهنة في الخطاب الصحفي بصحف الدراسة الأربعة تلتها قضية إصلاح السلطات الثلاث، ثم قضية الإصلاح الدستوري والتشريعي، ثم قضية الفساد.

١٤-تباينت مسارات البرهنة المنطقية التي اعتمدت عليها الصحافة العربية الدولية_محل الدراسة_ في كل قضية من قضايا الإصلاح السياسي في مصر حيث اعتمدت الصحف الأربعة على أقوال وتصريحات المسئولين لإثبات صحة أطروحاتها المقدمة حول قضية الإصلاح الدستوري والتشريعي، في حين اعتمدت على المبررات القانونية في قضية الحريات العامة وحقوق الإنسان، والمبررات السياسية في قضية إصلاح السلطات الثلاثة، والمبررات الإقتصادية في قضية الفساد.

١٥-إتفقت صحف الدراسة في الاعتماد على إسلوب عرض وجهة النظر الواحدة كأحد الأساليب الغير منطقية للتبرير والبرهنة على صحة أطروحاتهم المقدمة حول قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي، والحريات العامة وحقوق الإنسان، والفساد، وعلى إستخدام الشعارات البلاغية والإستمالات اللغوية ودلالات الألفاظ والمعاني في قضية إصلاح السلطات الثلاثة.

١٦-استخدمت الصحف العربية الدولية _محل الدراسة_عدة قوى فاعلة في معالجتها لأطروحات الخطاب الصحفي الذي تبنته تجاه قضايا الإصلاح السياسي في مصر،تمثلت في (٢٦) قوى فاعلة، وقد توصلت النتائج إلى أن الفاعلين الأكثر حضوراً في الخطاب الصحفي لصحف الدراسة هم شخص الرئيس عبد الفتاح السيسي، والقضاء والحكومة والسلطة التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني ثم الأحزاب السياسية، وذلك من إجمالي أطروحات الخطاب الصحفي محل الدراسة،

١٧-كشف الجدول السابق من بعض التباينات الطفيفة في ترتيب القوى الفاعلة داخل أطروحات صحف الدراسة وفقاً لنمط الملكية والتوجهات الأيديولوجية لكل صحيفة، حيث إعتبرت الحياة أن شخص الرئيس والقضاء المصري، ومنظمات المجتمع المدني، هما الفواعل الأساسية والأولى في عمليات التغيير السياسي في مصر، بينما ركز الخطاب الصحفي بالشرق الأوسط على الرئيس كأكثر قوى فاعلة في إحداث تحول ديمقراطي، وإصلاحات سياسية، تلاها القضاء المصري، ثم الحكومة، بينما عكس الخطاب الصحفي بالقدس مؤشرات مختلفة نسبيا من حيث أنه ركز على الرئيس كأكثر قوى فاعلة تلاه القضاء ثم جماعة الإخوان المسلمين التي نظرت إليها الصحيفة على أنها فاعلاً أكثر تأثيراً وقدرة على التدخل في عملية الإصلاح السياسي في مصر، أما خطاب صحيفة العرب فقد عكس درجة أكبر من التنوع مقارنة بالصحف الثلاثة السابقة حيث ركز على الدور الذي يلعبه الرئيس كقوى فاعلة أساسية على ساحة التغيير السياسي سواء كان الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، أو الرئيس السابق عدلي منصور، تلاهما الحكومة ثم السلطة التشريعية.

٢٢-هناك مساحات إتفاق نسبية في الأدوار المنسوبة للعديد من القوى الفاعلة بخطابات الرأي بصحف الدراسة خاصة في فئات الحكومة والبرلمان، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، أما في فئة شخص الرئيس والجيش المصري ومنظمات حقوق الإنسان فقد رصدت صحف الحياة والشرق الأوسط والعرب أدواراً إيجابية متشابهة لهم، في حين رصدت صحيفة القدس لهم أدوارً سلبية، أما الإخوان المسلمين وكاترين اشتون، فقد رصدت لهم الصحف الثلاث السابقة أدواراً مطلقة السلبية، في حين رصدت لهم صحيفة القدس أدواراً مطلقة الإيجابية، وهذا التباين والاتفاق بين صحف الدراسة جاء تبعا للسياسة التحريرية لكل صحيفة وسياساتها وتوجهاتها، وعلاقاتها بالنظام السياسي الحاكم في مصر ومدى التزامها بالخط السياسي القائم لممولها.

٢٣-أشار الجدول السابق إلى وجود نبرة سلبية سائدة داخل مضمون أطروحات خطاب صحف الدراسة فيما يتعلق بوصف الفاعلين في عملية الإصلاح السياسي في مصر، ويبرز هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً في خطابات صحيفة القدس، ثم الحياة، ثم الشرق الأوسط ثم العرب، فقد جاءت الأدوار السلبية في صحيفة القدس بنسبة(٧٨٪)، مقابل (٢٢٪) من السمات الإيجابية، والحياة بنسبة بلغت(٥٠.٧٪) للأدوار السلبية، مقابل(٤٩.٣٪)للإيجابية، والشرق الأوسط بنسبة (٥٢.٧٪)للسلبية،مقابل(٤٧.٣٪) للإيجابية والعرب بنسبة(٥٥.٨٪) للسلبية ، مقابل(٤٤.٢٪) من السمات الإيجابية للقوى الفاعلة التي جاءت في خطابها، وهنا يظهر سيطرة الصفات والأوصاف السلبية للفاعلين على أطروحات الصحف.

المراجع:

الرسائل

١. إبراهيم محمود محمد زقوت، العوامل المؤثرة على خطاب القائمات بالاتصال نحو قضايا الحريات العامة في الصحافة الفلسطينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١٥).
٢. أحمد محمد حمدي الأغا: خطاب المدونات الفلسطينية إزاء قضايا حقوق الإنسان. دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١٥).
٣. أسامة السعيد قرطام: "اتجاهات خطاب الصحافة المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان في عصر العولمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١١).
٤. منى طه محمد، المعالجة الصحفية للشئون العربية في الجرائد العربية الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الزقازيق- كلية الآداب- قسم الإعلام، ٢٠٠١).
٥. ياسر إسماعيل محمود: حقوق الإنسان في الخطاب الصحفي العربي، دراسة تحليلية وميدانية مقارنة على عينة من الصحف العربية في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة- كلية الإعلام- قسم الصحافة، ٢٠١١).

المجلات والدوريات

١) طه عبد العاطي نجم: معالجة الصحافة العربية لقضية حقوق الإنسان العربي، دراسة تحليلية لعينة من المواد المنشورة بصحيفتي الأهرام المصرية والدستور الأردنية طوال عام ١٩٩٩م. (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية رقم ٢٣، الكويت، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣).
٢) نيفين مصطفى: دراسات فى تحليل مضمون الصحف العربية، المستقبل العربى، العدد٢٠٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر ١٩٩٥) ، ص ١٤٨ .